الفصل الأول

السياسة والحكم

في الفكر الموضوع وفي الإسلام

الظاهرة السياسية بكافة مشتملاتها ومفرداتها قديمة قدم الوجـود الإنسـاني ، وإن لم يتنبـه إليها العقـل البـشري ، إلاّ أنهـا وُجـدت تلقائيـاً وازدهـرت بوجـود الجماعـة الإنـسانية ، وتطورت مقترنة بتطـور المجتمـع الآدمـي ، وعنـدما ارتقـى العقـل البـشري وبـدأ يفكـر في الظاهرة السياسية ، كنهـها ، وماهيتها ، برز ما يعرف بالفكر السياسي .

وظل الفكر السياسي يبحث في الظاهرة السياسية حتى وقتنا الراهن ، وهو في خـلال رحلتـه الطويلة هذه يقترب من حقيقة تلك الظاهرة ، وعقب كل فترة من فترات تلك الرحلة الشاقة ، يعـترف بأخطائـه وقـصوره عـن بلـوغ مرامـه في الإمـساك بتلـك الظـاهرة والكـشف عـن طبيعتها .

ولعله من المجدي أن نتصدى لدراسة الظاهرة السياسية — كنهها ، ماهيتها ، وأشكالها ، واهم قضاياها وإشكالاتها — على مدى مراحـل تطـور العقـل البـشري ، وكيـف انتهـى بـه الحال إزاء هذه الظاهرة ، وكذا موقف الإسلام منها ، وما من شك في أن هذه المقارنة المبكرة بين تصورات ومرئيات العقل البشري للظـاهرة الـسياسية ، سـوف تـوفر علينـا الكـثير مـن الوقت والجهد ونحن بصدد بحث وتحليل المنظور السياسي الإسلامي .

وسـوف نتناول الظاهرة السياسية أو بالأحرى مـسألتي الـسياسة والحكـم في الإسـلام والفكـر الموضوع ، من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الظاهرة السياسية في الفكر الموضوع .

المبحث الثاني : الظاهرة السياسية في الفكر المسلم المحصن بالمرجعيات الشرعية والمسيّج بالتوجيه الإلهي

المبحث الثالث : الظاهرة السياسية في الإسلام .

المبحث الرابع : القول الفصل .

المبحث الأول

الظاهرة السياسية في الفكر الموضوع

بداءة ينبغي أن نوضح أن المقصود من الفكر الموضوع ، هو فكر العقل البشري الناتج عن قدراته ، والمعّبر عن حدود ومديات مقدّراته ، ولا يزال تعريف الظاهرة السياسية حائراً بين المفكرين والفلاسفة عبر العصور التاريخية المختلفة ، وعلى اختلاف الحضارات والمدنيات المتباينة ، وسوف نقوم بدراسة هذه الظاهرة من خلال الآتي :

أولاً : تعريف الظاهرة السياسية :

على مدى تاريخ الفكر البشري وردت تعاريف ومصطلحات شتى تدور جميعها حول مدرك الظاهرة السياسية ، ويمكن تناول تلك التعاريف والمصطلحات في الآتي :

- الفلسفة السياسة :

أول المفاهيم التي تتداخل وتتقاطع مع مدرك الظاهرة السياسية كان مفهوم الفلسفة السياسة ، والمفهوم الأخير يعني " الفكر الإنساني الذي يتناول الظاهرة السياسية بالتحليل والتقييم "[1] ، وعليه فالظاهرة السياسية هي موضوع الفلسفة السياسية بشكل عام وشامل ، أي كل ما يرد تحت وحول هذه الظاهرة .

---

[1] . د. صدقة يحي فاضل ، الفكر السياسي الغربي العالمي (دراسة في الأصول والمبادئ) الكتاب الأول (جدة ، مكتبة مصباح ، ١٩٩٠) ص ٨٨ .

• النظرية السياسية :

كذلك يتداخل مفهوم النظرية السياسية مع مفهوم الظاهرة السياسية ، حيث أن مفهوم النظرية السياسية يرد في الكتابات السياسية بوصفه مرادفاً للفلسفة السياسية ومن ثم فالنظرية السياسية تغدو مهتمة بالظاهرة السياسية التي هي موضوعها الأساسي ، ولكن فيما يتعلق بالقيم العليا لهذه الظاهرة مثل الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة .

• الفكر السياسي :

المفهوم الثالث الذي يتداخل مع مدرك الظاهرة السياسية هو مفهوم الفكر السياسي ، والمفهوم الأخير يعني الآراء والأفكار الصادرة عن الفلاسفة والمؤرخين والمفكرين فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، وهنا أيضاً تكون الظاهرة السياسية هي موضوع الفكر السياسي ، ويميل البعض[1] إلى التعامل مع مفاهيم الفلسفة السياسية ، والنظرية السياسية ، والفكر السياسي بوصفها مترادفات .

• السياسة :

لعل مفهوم السياسة هو أقرب المفاهيم إلى مدرك الظاهرة السياسية ، حيث أن السياسة هي التي تضفي صفتها وخصائصها ، وحتى مسماها على أي فرع من فروع العلم والمعرفة ، فتدمغه بصفتها ، وتنقل إليه مسماها ، والخلاف حاد بين رواد الفكر البشري حول معنى السياسة ، ونتج عن هذا الخلاف تعدد تعاريف السياسة :

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

– فظهر تعريف للسياسة على أنها تعني الدولة وكل ما يتعلق بها من أمور ومسائل وظهر ضعف هذا التعريف حينما تبين أن الدولة ليست هي الشكل الوحيد الذي يعكس وجود الظاهرة السياسية .[1]

– ثم ظهر تعريف آخر لأحد علماء السياسة الغربيين يعرف السياسة بأنها " عملية التوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع "[2]، وقد أستنتج البعض من[3] هذا التعريف أن السلطة وتوابعها ، وملحقاتها هي موضوع السياسة ومادته الأساسية ، وقد غاب عن ذهن أصحاب هذا الرأي أن السلطة قد لا يتسع معناها ليشمل كافة الموضوعات والمسائل التي تتعامل معها الظاهرة السياسية .

– أما التعريف الأكثر انتشاراً وقبولاً لدى جمهور واسع من الباحثين في مجال الظاهرة السياسية ، فهو الذي يتعامل مع السياسة على أنها العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وهذه العلاقة من الشمول والعمومية بما يشتمل ويعم كافة المسائل والقضايا التي تتعامل معها الظاهرة السياسية .

• الظاهرة السياسية :

ننتهي إلى ما مفاده أن السياسة هي الظاهرة السياسية ، وقد سبق إيضاح معنى السياسة في أكثر من شكل ، ولكن يبدو أن الأقرب إلى الشمول والعمومية ، هو أن الظاهرة السياسية هي كل ما يتعلق أو يرتبط بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم .

---

[1]. د. أحمد عباس عبدالبديع ، أصول علم السياسة ، الطبعة الثانية (القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٢) ص ص ١٧-١٩ .

[2]. David Easton : A framework For Political Analysis (N.J. , Englewood Cliffs , Prentice-Hall , 1964) P . 51 .

[3]. د. محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) ص ص ٧-٢٩ .

ثانياً : تعدد مدلولات ومعاني الظاهرة السياسية في الفكر الموضوع :

باستقراء معاني ومدلولات الظاهرة السياسية عبر مراحل الفكر البشري المختلفة ، يُلاحظ أن تلك المعاني والمدلولات قد تعددت وتباينت وفقاً لأكثر من معيار :

فبالنسبة إلى معيار المرحلة التاريخية ، يُلاحظ أن كل مرحلة تاريخية من مراحل الفكر البشري قد طبعت الظاهرة السياسية بطابعها ، فالعصور التاريخية المبكرة من عمر البشرية أضفت على الظاهرة السياسية مدلولاً بُدائياً بسيطاً ، يتلاءم مع طبيعة معارف ومهارات تلك العصور ، ثم أخذت تلك الظاهرة في التعقيد والشمول مع تطور تاريخ البشرية ، ويُطلق على ما تقدم المعيار الزمني .

أما بالنسبة إلى المعيار المكاني ، فقد اختلف كذلك مفهوم الظاهرة السياسية ومدلولها من مكان إلى آخر ، والمكان يعنى الحضارة والمدنية ، ولكل حضارة أفكارها وأنساقها القيمية ، وقد أنعكس ذلك على الظاهرة السياسية ففي الوقت الذي أفرزت الحضارة الإغريقية القديمة قيماً وأفكاراً ذات شأن أخرجت معاني متميزة للظاهرة السياسية ، كان ثمة حضارات ومدنيات أخرى أقل تقدماً من الناحية الفكرية ، فلم يقدر لها أن تتعامل مع الظاهرة السياسية إلا بمستويات عقلية وفكرية تتواءم مع مستوى تقدمها وتطورها .

وبالنسبة إلى الأفكار والقيم السائدة ، فهي تؤثر على طبيعة مفهوم الظاهرة السياسية فازدهار القيم وإيناع الأفكار وتطورها في اتجاه معين ، يؤثر على تلك الظاهرة ويسيّرها في نفس الاتجاه ، ففي خلال حقبة تاريخية معينة سادت الأفكار ذات الطابع القانوني الشكلي ، عندئذ تأثرت الظاهرة السياسية وأصبحت مرادفاً لمفهوم الدولة ، وعندما يممت القيم والأفكار السائدة خلال حقبة تاريخية تالية شطر ما عُرف بمدرسة التحليل والتجريب

، اقترنت الظاهرة السياسية بظاهرة السلطة ، وبات البحث في الظاهرة السياسية يعني البحث في عملية التوزيع السلطوي للقيم النادرة داخل المجتمع .

أما بالنسبة إلى أشخاص المفكرين والفلاسفة ، فكل مفكر أو فيلسوف يرى الظاهرة السياسية ، ويصف مدلولها وطبيعتها انطلاقاً من تجربته الذاتية وتكوينه الفكري ومقدراته العقلية ، ويتضح ذلك جلياً عند استعراض تاريخ الفكر السياسي .

صفوة القول في ما تقدم أن الظاهرة السياسية في الفكر الموضوع ، هي نتاج أربعة محددات ، يساهم كل منها بقدر معلوم في بلورة ماهية الظاهرة وكنهها وقضاياها ، وهذه المحددات هي:

- الحقبة التاريخية ، وما يسودها من تطورات وأحداث تؤثر على القيم والأفكار السائدة .

- الحضارات والمدنيات وما يسودها من قيم وأفكار .

- القيم والأفكار ذاتها التي تسود وتزدهر .

- التجربة الذاتية والتكوين الفكري والمقدرات العقلية للمفكرين والفلاسفة .

ثالثاً : تغير وتبدل مدلول الظاهرة السياسية :

أوضحنا سلفاً أن الإمساك بجرم الظاهرة السياسية ، ووصف تكوينها وتركيبها وموضوعاتها لا يزال أمراً صعباً حتى الآن ، وهذه هي إحدى معضلات الفكر الموضوع ويقف وراء هذه المعضلة حقيقتان :

الحقيقة الأولى : أن عدم الاستقرار بشكل نهائي ، أو حتى شبه نهائي على تعريف واضح ومحدد للظاهرة السياسية ، يعني أحد أمرين :

– إما أن هذه الظاهرة صعبة ومعقدة ومن العسير الإمساك بها ووصفها وصفاً دقيقاً يقر بها من الأذهان ، ويوصلها إلى الإفهام .

– وإما أن هناك قصوراً في العقل البشري الذي يتعامل مع هذه الظاهرة ، أقعده عن التوصل إلى حقيقتها .

ولما كانت الظاهرة السياسية حقيقة واقعة وقائمة ، بما لا يدع مجالاً للشك ، فإن عدم التوصل إليها والإمساك بها والاتفاق على كنهها ، يعد دليلاً قاطعاً على قصور الفكر البشري ، وحاجته الدائمة إلى التوجيه .

الحقيقة الثانية : أن تطور عملية البحث في الظاهرة السياسية ، أو ما أصطلح على تسميته بالفكر السياسي " يعكس أحد أهم خصائص هذا النوع من الفكر الإنساني ، ألا وهي التطور المستمر "[1] و " التطور المستمر " يعني عدم النضج المستمر ، والقصور الدائم عن إدراك الحقيقة التي تحقق صالح الإنسان وصلاحه .

رابعاً : اتصاف الفكر الموضوع بعد م الاتساق :

إن نظرة فاحصة إلى تطور مفهوم الظاهرة السياسية عبر العصور التاريخية المختلفة ، لتقود إلى بلورة اعتقاد راسخ مفاده أن الفكر البشري الموضوع فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، قد

[1] د. صدقة يحي فاضل ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

جاء في شكل جزم من الأفكار والمعتقدات المتناثرة ، وقد انعكس ذلك في أكثر من شكل واحد :

تعدد الطروحات والنظريات المقدمة لتعريف الظاهرة السياسية وتحليلها والتعامل مع موضوعاتها وقضاياها ، وقد سبق لنا أن أوضحنا أسباب ذلك من خلال أربعة محددات تساهم في التعامل مع الظاهرة .

إن الأفكار السياسية للفلاسفة والمفكرين والحكماء ، قد جاءت في ثنايا أعمال فلسفية في مجالات أخرى ؛ وما يقوم به الباحثون المحدثون في الظاهرة السياسية ، هو محاولة التقاط تلك الأفكار من المنظومات الفلسفية والفكرية التي احتضنتها .

لم تتبلور لدى الفلاسفة والمفكرين والحكماء نظرة شاملة جامعة للظاهرة السياسية فكراً وعملاً ، أو نظريةً وتطبيقاً ، بل جاءت تلك الاجتهادات في شكل تناولات وصفية أو تحليلية لجانب معين أو أكثر من جوانب الظاهرة السياسية .

خامساً : التطور التاريخي لأهم قضايا البحث في الظاهرة السياسية في الفكر الموضوع :

قد يكون من المفيد في هذا الموضع الوقوف على أهم القضايا التي تعرّض لها الفكر البشري وهو يتعامل مع الظاهرة السياسية ، وتتوالى هذه القضايا حسب التسلسل الزمني لورودها وتطورها ، والتقسيم الزمني (التاريخي) للفكر السياسي البشري ، يتم على النحو التالي:

٥ العصور القديمة (الغابرة) :

تحديد بدايات العصور القديمة فيما يتعلق بالفكر البشري ، يدور حولها جدل ولكن استقرت آراء المؤرخين والباحثين في تطور الفكر البشري على أن تلك العصور تبدأ من عام ٤٠٠٠ قبل ميلاد السيد المسيح عليه الصلاة والسلام ، حيث ترتبط هذه البداية بظهور الكتابة كوسيلة من وسائل تدوين التاريخ ونقل السير والأخبار ، وتنتهي هذه العصور القديمة في عام ٤٧٦ من الميلاد ، وهو تاريخ سقوط روما عاصمة الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية المنبعثة من وسط أوربا .[1]

ورغبة في تسهيل عمليات التحليل والدرس لأهم القضايا والأفكار ، التي ظهرت وشاعت في تلك العصور الغابرة ، نميل وكما اتفق الكثيرون من المؤرخين والباحثين إلى تقسيم هذه العصور إلى ثلاثة فترات على النحو التالي :

- الفترة الأولى : الحضارات الشرقية القديمة :

خلال هذه الفترة لم يتواجد على ظهر البسيطة إلاّ حضارات ظهرت جميعها في بلاد الشرق ، واشتركت في خصية واحدة وهي أنها قد ارتبطت في وجودها وتطورها بالأنهار التي قامت عليها مدنيات تلك الحضارات ، ولذلك عُرفت في كثير من الكتابات والتحليلات بالحضارات النهرية أو الهيدروليكية ، وتمثلت تلك الحضارات في بلاد الصين والهند ووادي الرافدين ومصر .

---

[1] د. ثروت بدوي ، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦) ص ١٠١ .

وخلال هذه الفترة المبكرة من تاريخ الفكر البشري ، ظهرت قضايا فكرية بسيطة تتواءم مع الإدراك الساذج للظاهرة السياسية ، ومن أهم القضايا التي أثارت انتباه الفكر البشري الغض حين ذاك ما يلي[1] :

○ الإله هو مصدر السلطة والقانون والنظام ، والملوك أو الحكام يستمدون سلطتهم من الآلهة ، ويلاحظ أن هذه المجتمعات الشرقية قد غلبت عليها مسحة التدين .

○ الملوك أو الحكام ينبغي أن يكونوا من خيرة أفراد المجتمع ، ويتحلون بصفات وشمائل متميزة ، وهذا يلائم مكانتهم ومسئولياتهم .

○ ظهرت آراء مبكرة تنادي بوجوب قيام الحكام أو الملوك بالعمل على تحقيق مصالح أفراد الشعب ، وتكريس كل جهودهم لذلك ، وفي حالة إخفاقهم في تحقيق هذه المهمة ، يحق للشعب استبعادهم .

○ كذلك ظهرت دعوة مبكرة تنادي بضرورة توزيع الثروة على أفراد المجتمع بعدالة ومساواة .

ويمثل كونفوشيوس ، ومانشيوس ، وموتزو من الصين ، وحمورابي من وادي الرافدين أهم مفكري هذه الفترة .

---

[1]. المرجع السابق ، ص ص ٢٩-٣٨ .

– الفترة الثانية : الإغريق الأقدمون :

تبدأ هذه الفترة من عام ٣٥٠ قبل الميلاد ، وتنتهي بميلاد السيد المسيح عليه الصلاة والسلام ، وقد أفرزت الحضارة الإغريقية في هذه الفترة تراثاً ذائعاً في العلوم والفنون وفيما يتعلق بالأفكار والمعتقدات السياسية التي ظهرت خلال هذه الفترة ، فقد تمثلت في الآتي :

○ كانت القضية الأولى التي شغلت أذهان مفكري الإغريق الأوائل هي البحث عن الديمقراطية ، بوصفها الأسلوب الأمثل للحكم ، وتحقيق مصالح الشعب ، وقد صاحب ذلك وارتبط به لدى هؤلاء المفكرين ، البحث عن النظام السياسي الملائم ، ومن ثم أجريت مفاضلات ومناظرات بين نظم سياسية ثلاثة : النظام الملكي ، النظام القائم على حكم الأقلية ، والنظام الديمقراطي القائم على حكم الأغلبية .

○ تلا ذلك التفكير في ما عرف بالنظام السياسي المختلط ، بوصفه نظاماً سياسياً ملائماً للحكم ، حيث يأخذ من كل نظام من النظم الثلاثة : الملكي ، الديمقراطي ، والأرستقراطي مزاياه ويتجاوز عن عيوبه .

○ ثم حدثت نقلة نوعية وموضوعية في الفكر الإغريقي القديم ، حيث بدأ البحث عن القيم العليا المطلقة والمجردة ، فكان الحديث عن الفضيلة بوصفها المطلق إذ تجسدت في المعرفة ، وأصبح الفلاسفة هم أهل المعرفة .

○ ارتبط بالتوصل إلى فضيلة المعرفة ، تقرير أن النظام السياسي الأمثل هو ذلك " الذي يضع (أهل) المعرفة أو الفلاسفة في سدة الحكم " حيث أن " العلماء وأهل المعرفة هم أقدر

الناس على معرفة الخير والصلاح ، ويعرفون (القوانين الإلهية) التي يكفل تطبيقها خير المجتمع " .[1]

○ أثار فلاسفة الإغريق في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الفكر البشري " أطروحة المشاعية المحددة " ومفادها أنه يجب على أفراد طبقتي الحراس والحكام ، أن يعيشوا في حالة من المشاعية ، والأخيرة تعني أنه يحظر على أفراد هاتين الطبقتين أن تكون لهم ممتلكات خاصة ، أو تكون لهم اسر خاصة ، حتى ينصرف كل اهتمامهم إلى شئون الدولة ومصالح الشعب ، في الوقت الذي تتمتع طبقة المنتجين بحقوق الملكية الخاصة والأسر الخاصة .

○ استمرت فكرة الدولة المثالية أو نظام الحكم الأمثل تراود فلاسفة الإغريق الأقدمين فتردد الحديث عن أمثل النظم السياسية ، والتي تم حصرها في ثلاثة أشكال من النظم السياسية المثالية :

□ نظام الملك المستنير (الذي يحكم بالقانون) .

□ نظام الأقلية الأرستقراطية (التي تعمل لمصلحة المجتمع) .

□ نظام الديمقراطية المعتدلة (التي تأخذ من كل نظام أحسنه) .

○ عند مرحلة معينة بدأ الفكر الإغريقي القديم يدع التشبث بالمثالية المفرطة ، ويتجه إلى الواقعية ، فقد صدمه عدم قابلية مثاليته الجامحة للتطبيق العملي ، وكان الاتجاه نحو الواقعية متمثلاً في ابتكار " دولة القوانين " وهذه الدولة تطبق نظام حكم مختلط من النظامين " الملكي " و " الديمقراطي " .

---

[1]. د. صدقة يحي فاضل ، الفكر السياسي الغربي ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٥-٢٠٦ .

○ في أواخر فترة الفكر الإغريقي القديم ، غلبت عليه سمة النضج ، فبدأ في إفراز أشكال من الأفكار والمعتقدات ذات سمات محددة ، ومن ذلك بروز خاصية التمييز بين الظاهرة السياسية بمعناها الدقيق والمحدد ، والظواهر الأخرى غير السياسية ، وانعكس ذلك بشكل جلي في معظم أفكار أرسطو السياسية الذي حصر الظاهرة السياسية في الدولة .[1]

○ استأنف الفكر الإغريقي القديم في أخريات فترته رحلته التي بدأها في سبيل البحث عن الدولة المثالية ، حيث عرفها في هذه المرحلة المتطورة ، بأنها النظام السياسي الدستوري الذي يرتكز على محورين[2] :

□ المحور الأول : خصائص النظام السياسي ، وتتمثل في :

° صياغة قانون عُرف بـ" القيد الذهبي " وهو " العقل مجرد عن الهوى " .

° تحقيق الصالح العام للمجتمع .

° الرضا العام .

□ المحور الثاني : صفات الحاكمين ، ويتمثل أهمها في :

° صفات ذاتية : مثل الذكورة — النضج — المواطنة ... الخ .

° صفات نوعية : مثل اشتراط حيازة نصاب مالي محدد .

---

[1]. د. علي عبدالمعطي محمد ، السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣) ص ص ٧٣-٧٧ .
[2]. المرجع السابق ، ص ص ٩٤-١١٥ .

○ كذلك لوحظ تركيز الفكر الإغريقي القديم في أخريات أيامه على ترسيخ فكرة " الاستقرار السياسي " وحماية المجتمع من حالة الاضطراب والفوضى ، وأتضح أن أهم أهداف فكرة النظام السياسي الدستوري أو الدولة المثالية – السابق الإشارة إليها – كان متمثلاً في تحقيق غاية الاستقرار السياسي داخل المجتمع ، وضمان عدم استبداد الحكام ، ومن بيدهم السلطة .[1]

○ أيضاً لوحظ على الفكر الإغريقي القديم عودته المتكررة إلى البحث عن النظم السياسية الجديرة بالتطبيق والهادفة إلى تحقيق صالح أفراد الشعب ، ويستقر هذه المرة على ثلاثة أشكال من النظم السياسية هي : الملكية المستنيرة ، الأرستقراطية ، والنظام الدستوري .

وكان من أهم المؤرخين والمفكرين والفلاسفة الذين اشتهروا في هذه الفترة الثرية من فترات الفكر البشري القديم : هيرودوتس ، هيبودام ، سقراط ، أفلاطون ، وأرسطو .

– الفترة الثالثة : الفكر السياسي الروماني :

تعرف هذه الفترة وهي الفترة الأخيرة من فترات العصور القديمة من الفكر البشري بالفكر السياسي الروماني ، ويبدأ هذا الفكر بقيام الإمبراطورية الرومانية في عام ٤٠٠ قبل الميلاد ، وينتهي بزوال الإمبراطورية الرومانية الشرقية في عام ١٤٥٣ من الميلاد وخلال هذه الفترة تعامل الفكر الروماني مع الظاهرة السياسية من خلال جملة من الأفكار والآراء تعد ترديداً هزيلاً لبعض الأفكار التي وردت في عصر الإغريق الأقدمين ومن ذلك :

[1]. د. صدقة يحي فاضل ، الفكر السياسي ...، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٤ .

○ تناول مفكرو الرومان فكرة النظام السياسي الأمثل ، بنفس شكلها التي وردت عليه في أفكار الإغريق الأقدمين ، وهو ذلك النظام الذي يحمل خصائص الملكية والأرستقراطية والديمقراطية .

○ ترددت في أفكار الرومان فكرة القانون الطبيعي ، بوصفه القانون الأساسي والأزلي والذي ينبغي أن تقوم عليه الدولة المثالية ، ويحقق العدالة والمساواة .

ويتمثل أهم مفكري العصر الروماني في : بوليبيوس ، شيشرون ، سينيكا ، أبيكنيوس وماركوس أوريليوس .[1]

• العصور الوسيطة :

انتقل الفكر البشري من العصور القديمة إلى العصور الوسيطة ، وقد حملت الأخيرة هذه التسمية بحكم المعيار الزمني ، لتوسطها العصور القديمة والعصور الحديثة ، ويبدأ تاريخ العصور الوسيطة من عام ٤٧٦ ميلادية وتستمر متواصلة حتى عام ١٤٥٣ فتبلغ مدتها حوالي عشرة قرون .

وقد تتابعت جملة من الأحداث ، منها ما هو أوربي الموقع والسمة ، ومنها ما هو غربي الموقع عالمي السمة ، وتجسدت الأحداث في الآتي :

– الحدث الأول : ظهور المسيحية كدين أساساً وكنظام سياسي فرعاً ، لقد جاءت المسيحية بالأساس كدين ، وتلا ذلك محاولات مستميتة من أهلها ومعتنقيها من الفلاسفة

[1]. جان توشار وآخرون ، تاريخ الفكر السياسي : ترجمة الدكتور علي مقلد (بيروت ، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١) ص ص ٥٧-٨٣ .

والمفكرين لاستنباط نظام سياسي أساسه المسيحية ، إلا أن تلك المحاولات لم تفلح إلا في خلق صدام وصراع حاد مع السلطة الزمنية المتمكنة .

– الحدث الثاني : قيام النظام البابوي في القرن الخامس الميلادي ، وقد أُعتُبر ذلك النظام بمثابة الاعتراف الصريح والمرضي بأحقية الكنيسة الممثل للسلطة الدينية في المشاركة ولو شكلياً في الحكم ، فقد تم تعيين الباب مستشاراً للإمبراطور ، ومُنح صلاحيات وسلطات واسعة على رجال الدين في كل أنحاء الدولة ، وكان ذلك منطلقاً مشجعاً لأن تُجمع المؤسسة الدينية أمرها ، وتنظم نفسها لمهمة عالمية ، تتمثل في نشر الدين المسيحي .

– الحدث الثالث : لم ينته الأمر بالمؤسسة الدينية عند حد الترتيب والتنظيم ، بل ظهرت لها طموحات جامحة وأطماع سافرة في السيطرة على السلطتين الدينية والسياسية ، وعند هذه اللحظة التاريخية بدأ الصراع بين السلطتين علنياً .

– الحدث الرابع : ظهور الإسلام في عام ٦٢٢ ميلادية ، ديناً ودنيا في آن واحد ، وتمكن ذلك الدين العالمي من أن يرسخ نظامه السياسي ، ويمكّن لنفسه في الأرض ، فاتسعت دولته لتشمل أجزاءً كبيرة من جنوب أوربا المطل على البحر المتوسط .

– الحدث الخامس : قيام نظام الإقطاع في معظم أوربا ، وقد تعددت مثالب ومآسي هذا النظام بشكل جعله يمد ظلاله القاتمة على جميع نواحي الحياة في أوربا ، حتى وُصفت العصور الوسطي كلها بصفة هذا النظام ، فكانت " العصور المظلمة " .

– الحدث السادس : انهيار نظام الإقطاع ، كنتيجة منطقية لمثالبه وشروره ، وتبلور صراع وتنافس شرس بين الثالوث المرعب المتمثل في : السلطة الزمنية (الملوك) ، السلطة الدينية

(النظام البابوي) ، والسلطة الفعلية (أمراء الإقطاع) ، وقد قوّى من شراسة هذا الصراع اقترانه بظهور آراء وأفكار سياسية تدعو إلى التحرر والثورة على الأوضاع المزرية في عموم أوربا .

وإذا انتقلنا إلى ثلة من الأفكار والآراء التي ظهرت خلال هذه العصور الوسيطة ، لنتعامل مع الظاهرة السياسية في كافة أشكالها وأنماطها ، نلاحظ أن الأحداث سابقة التبيان قد قادت مجتمعه إلى حزمة من الآراء والأفكار ظهر معظمها في شكل مؤلفات لمفكرين وفلاسفة من رجال الدين والمتديّنين المسيحيين ، ونحاول في عجالة سريعة تناول أهم تلك الأفكار والآراء فيما يلي :

○ احتدام الصراع الحاد علنياً سافراً بين السلطة الدينية التي تمثلها الكنيسة والسلطة الزمنية التي يمثلها الملوك ، وسلطة ثالثة كانت سلطة أمراء الإقطاع ، الذين ظهروا في العصور الوسيطة ، وطبعوا الحياة بطابع خاص سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وظهر ذلك الصراع جلياً في كتابات المفكرين والفلاسفة ، حيث تصور بعض المفكرين مثل القديس أوجستين أن الخلاص من ذلك الصراع لا يتم إلا من خلال نظام سياسي مثالي مقتبس من المسيحية سمّاه " مدينة الله " ، إلاّ أن تلك الفكرة المتحمسة لم تجد رواجاً في عصرها أو حتى بعد ذلك .[1]

○ ظهر في العصور الوسيطة المتأخرة ردة فكرية فلسفية إلى كتابات فلاسفة الإغريق الأقدمين ، وبصفة خاصة أرسطو موفّقة مع تعاليم الدين المسيحي ، انعكس ذلك في الدعوة إلى النظام السياسي الأمثل المتجسد في " الملكية المحدودة المنتخبة " ، وكذلك في تعدد القوانين

[1]. د. صدقة يحي فاضل ، الفكر السياسي العربي ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧٩-٢٨٤ .

والخلط بينها ، حيث أورد القديس توماس الأكويني مجموعة من القوانين هي : القانون الأزلي ، القانون الطبيعي ، القانون الإلهي ، والقانون الموضوع الإيجابي .

○ وفي نهاية العصور الوسيطة ظهرت آراء وأفكار مناهضة لسلطة الكنيسة ونفوذ رجال الدين ، وكانت هذه الآراء والأفكار بمثابة مقدمة لما عُرف بالديمقراطية العلمانية التي كانت جسر العبور إلى الفكر الغربي الحديث .

وكان أهم مفكري العصور الوسيطة : القديس أمبروز ، القديس أوجستين ، القديس جريجوري ، جلاسيوس ، هنري الرابع ، ألبرت الأكبر ، توماس الأكويني .

• العصور الحديثة :

كما ذكرنا انتهت العصور الوسيطة ممهدة الطريق للعصور الحديثة من خلال معبر فكري فلسفي استلهم مرتكزاته من كتابات وآراء فلاسفة الإغريق ، وكان القرن الخامس عشر هو الفاتحة الزمنية لهذه العصور ، ويمكننا متابعة تطور الظاهرة السياسية وقضايا البحث فيها من خلال التوزيع الزمني التالي :

– الفترة الأولي : القرن الخامس عشر :

كان القرن الخامس عشر بداية العصور الحديثة ، فيما يتعلق بمعالجة الفكر البشري للظاهرة السياسية ، وقد اتسمت الأفكار السياسية خلال هذا القرن بالواقعية الشديدة حيث تم الفصل النهائي بين الدين والدولة ، وأصبحت الدولة هي المهيمنة على كل شيء ، وانزوى

الدين ، وأصبح هم الفلاسفة والمفكرين مركّزاً في توفير القوة والمنعة للدولة ، مهما كانت الوسيلة .[1]

- الفترة الثانية : القرن السادس عشر :

واصل الفكر الغربي خلال القرن السادس عشر تكريسه لفكرة السلطة الزمنية المتجسدة في الدولة القومية ذات السيادة المطلقة ، وكانت كتابات جان بودان أشهر ما جاء في هذا الصدد .[2]

- الفترة الثالثة : القرن السابع عشر :

ينقسم الفكر السياسي خلال القرن السابع عشر إلى شقين :

○ النصف الأول من هذا القرن حيث سيطرت الدعوة إلى الحكم المطلق ، وكان التبرير الفلسفي لتلك الدعوة متجسداً في فكرة " العقد الاجتماعي " التي تبناها توماس هوبز ، وضمّنها كتابه الشهير " الأفعوان " .[3]

○ النصف الثاني من القرن السابع عشر ، حيث شهد حركة فكرية مناقضة لفكرة الحكم المطلق التي راجت خلال النصف الأول من هذا القرن ، إذ حدث ما يشبه الثورة على الحكم المطلق ، وصاحب تلك الثورة دعوة صريحة وقوية لما عُرف بالديمقراطية الشعبية ، والحد من سلطة الحكام ، وروّج لتلك الأفكار جون لوك ، أشهر فلاسفة ذلك الوقت .[4]

---

[1]. نيقولاي مكيافيللي ، الأمير : ترجمة خيري حماد (بيروت ، المكتب التجاري للطباعة والنشر ، ١٩٧٠) .
[2]. د. ثروت بدوي ، أصول الفكر السياسي ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ .
[3]. د. محمد عبدالمعز نصر ، في النظريات والنظم السياسية (القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٦٩) ص ص ٦٩-٧٦ .
[4]. د. ثروت بدوي ، أصول الفكر السياسي ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٢ .

– الفترة الرابعة : القرن الثامن عشر :

في القرن الثامن عشر تحول البحث في الظاهرة السياسية صراحة إلى محاولة صياغة النظام السياسي الأمثل أو الحكومة المثلى ، حيث تم الخلط على طول الخط بين مفهومي النظام السياسي والحكومة ، اللذين أصبحا مترادفين ، وسيطر على الفكر السياسي في هذا القرن النزعة القانونية ، التي تجلت في الكتابات السياسية لمفكري وفلاسفة القرن الثامن عشر ، ونوضح ذلك من خلال الآتي :

○ ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر ظهر التركيز على النظام الملكي بوصفه نظاماً مثالياً ، وهذا النظام كما أُريد له يضع السلطة في يد الشعب ، وفي حراسة قيم الحرية والمساواة ، ومراعاة مبدأ الفصل النسبي بين السلطات ، وكان ذلك هو الهدف النهائي من كتاب " روح القوانين " الذي وضعه تشارلز دي مونتسكيو .

○ وفي النصف الثاني من هذا القرن ، استمرت الرغبة في الوصول إلى النظام السياسي الأمثل أو الحكومة المثلى ، ولكن من خلال سيادة الشعب ، وتطبيق مبدأ الديمقراطية المباشرة ، هذه الأفكار وغيرها عالجها جان جاك روسو في كتابه الشهير الذي ذاع صيته كأهم مؤلف سياسي في أوربا في القرن الثامن عشر وهو " العقد الاجتماعي " .[1]

ولقد جاءت الثورتان – الأمريكية والفرنسية — صداً مباشراً لأفكار كل من جون لوك ومونتسكيو وروسو[2] ، وتحولت أفكار وآراء هؤلاء إلى دساتير ونظم سياسية وحكومات تعايش الواقع ، وتنال إعجاب الكثير من البشر الذين يفتقرون إلى الفكر والمنهاج .

---

[1]. جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة : دوقان قرقوط (بيروت ، دار القلم ، ١٩٧٣) .
[2]. د. صدقة يحي فاضل ، الفكر السياسي الغربي العالمي ، الكتاب الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٥-٨٢ .

- الفترة الخامسة : القرن التاسع عشر :

يتميز القرن التاسع عشر ، بنفس الميزة التي اتسم بها عصر الإغريق الأقدمين ، وهي كثرة إفرازات الفكر البشري من أفكار ومعتقدات ، واحتدام الخلاف في ما بينها حول ما يصلح لسياسة حياة البشر داخل المجتمعات الإنسانية ، وقد ظهرت مجموعة أفكار خلال القرن التاسع عشر ، هي بالفعل جديرة بالذكر ، ومن أهم تلك الأفكار ما يلي :

○ بدأ هذا القرن بخيبة أمل عميقة في الأفكار التي سادت خلال القرن الثامن عشر ، والخاصة بالديمقراطية والسيادة الشعبية ، نظراً لما ترتب على تلك الأفكار من فوضى وقلاقل ، صاحبت الثورتين الأمريكية والفرنسية ، مما اضطر آدموند بورك إلى الحديث عن " تدعيم النظام الملكي — الأرستقراطي كخير وسيلة لضمان الاستقرار السياسي وتجنب الفوضى " .[1]

○ في إطار هذا التمزق والصراع الفكري بين مؤيدي ومعارضي الثورتين الأمريكية والفرنسية ، خرج ما عرف بالفكر النفعي في السياسة ، ويتحدد هذا الفكر في أن النظام السياسي الأمثل هو الذي يحقق أكبر قدر ممكن من السعادة والنفع لأكثر عدد ممكن من الناس ، ويرتبط هذا الفكر عضوياً بالتحليل الاقتصادي والصياغات القانونية التي ظهر مغلفاً بها .[2]

---

[1]. المرجع السابق ، ص ١٠١ .
[2]. المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

○ في هذا القرن أيضاً ظهرت الأسس الفلسفية للأيديولوجية الفاشية والنازية ، حيث انبعثت الأفكار التي مجّدت الدولة ، وجعلت منها كل شيء ولها أن تفعل كل شيء في سبيل تحقيق أهدافها .[1]

○ شهد القرن التاسع عشر تبلور المذهب الفردي (الليبرالي) سياسياً (الرأسمالي) اقتصادياً ، كما شهد ميلاد الفلسفة الاشتراكية وتوءمها الشيوعية ، وقد وجدت الفلسفة الاشتراكية تطبيقات عديدة لها في شتى أنحاء العالم القديم والجديد في حين لم يقدّر للفلسفة الشيوعية أن توضع على أرض الواقع ، بل ظلت مجرد وهم وأماني .

ومن أهم فلاسفة ومفكري القرن التاسع عشر : آدموند بورك ، توماس بين جيرمي بنثام ، جورج هيجل ، الكسندر دي توكفيل ، جون استيوارت ميل ، كارل ماركس فردريك انجلز ، لينين ، ماوتسي تونج ، وجوزيف بروز تيتو .

• الظاهرة السياسية في الفكر المعاصر :

الفكر المعاصر تعامل مع الظاهرة السياسية بشكل مختلف عن ذي قبل ، فلم يعد ثمة مجال للفلسفات والأفكار المجردة ، فالجميع يتعامل مع الظاهرة السياسية على أنها قد أصبحت من النضج والتحديد بما لا يدع مجالاً للبحث في كنهها وماهيتها وقضاياها من خلال فلسفات وأفكار مجردة ، وقد انعكس ذلك على المنظور المعاصر للظاهرة السياسية ، ويتضح ذلك من خلال الآتي :

---

[1]. جان توشار وآخرون ، تاريخ الفكر السياسي ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٨٩-٣٩٥ .

– لقد ظهرت الأيديولوجيات السياسية كخاتمة مطاف لتطور الفكر السياسي والفلسفة السياسية ، وكذا النظرية السياسية – إن شئنا القول – والأيديولوجية السياسية تعني " منظومة متناسقة من الأفكار ، تحمل في طياتها ، صياغة نظام معين ، يحقق أهدافها " ، ومن هذا التعريف للأيديولوجية ، يُلاحظ أنه يحوي العناصر التالية :

- منظومة متناسقة من الأفكار : فهي أفكار مترابطة ، وتشمل جميع مناحي الحياة .
- تحمل في طياتها نظاماً معيناً : سياسياً ، اقتصادياً ، اجتماعياً ، ثقافياً .. الخ .
- يهدف النظام إلى تحقيق أهداف الأيديولوجية : التي وُجدت من أجلها .

– لقد ظهرت في الفكر المعاصر أيديولوجيتان أساسيتان هما :

- المذهب الفردي : الذي يقوم على أساس الاهتمام بالفرد ، وتحقيق مصالحه .
- المذهب الاشتراكي : الذي يقوم على أساس الاهتمام بالجماعة السياسية ، وتحقيق مصالحها إجمالاً .

بعد هذا الاستعراض شديد الاقتضاب لتطور الظاهرة السياسية ، يمكن استخلاص ما يلي :

أولاً : في العصور القديمة جاء التعامل مع الظاهرة السياسية في شكل أفكار وفلسفات مجردة ، لم يقدّر لها أن توضع موضع التطبيق ، فظلت هكذا أفكاراً فلسفية مجردة .

ثانياً : في العصور الوسيطة ظلت الظاهرة السياسية حبيسة الأفكار والمعتقدات الفلسفية ، مع اقترانها ببعض المحاولات المبتسرة ، لوضعها موضع التطبيق .

ثالثاً : في العصور الحديثة ، اقترنت الأفكار والفلسفات السياسية بمحاولات التطبيق ، إن لم يكن في شكل تغير طبيعي تلقائي ، ففي شكل تغيير ثوري عنيف .

رابعاً : في العصور المعاصرة ، تبلورت الفلسفات والأفكار السياسية في شكل مذاهب سياسية محددة ، تحمل في طياتها تجارب لنظم سياسية واقعية .

المبحث الثاني

الظاهرة السياسية في الفكر المسلم المحصّن بالمرجعيات الشرعية والمسيّج بالتوجيه الإلهي

قبل أن نعانق الظاهرة السياسية في مصدري التشريع الإسلامي ومرجعياته الشرعية ونتوغل في أعماقها ونغوص في معينها ، ثم نذوب في ذراتها ، ننحرف قليلاً إلى تناول الظاهرة السياسية كما تنشأ في النفس فكراً ثم تتطور عبر إفرازاتها ومخرجاتها سلوكاً ، شريطة أن يتم ذلك التناول من خلال فكر محصن بالمرجعيات الشرعية وعقل مسيّج بالتوجيه الإلهي ، وقد أردنا أن نخوض هذه الرحلة لكي نثبت أن تلك المرجعيات الكاملة والتوجيه التام يلتقي دوماً مع العقل الحصيف والفكر الرشيد ، وإلى تبيان ما خفي عن الأذهان .

أولاً : ماهية الظاهرة السياسية :

لعلها من قلائل الظواهر التي تصعب في ذاتها ، وتشق على مكتشفها والمنقب عنها وتعسر على محللها تلك هي الظاهرة السياسية ، التي لا نجد مفراً من تجشم كافة الصعاب والشاق لإبراز ماهيتها وتبيان كنهها بشكل تحليلي ، وذلك على النحو التالي :

أ ـ التعريف التحليلي للظاهرة :

تتعلق الظاهرة السياسية بما يتبلور داخل الإنسان الذي يعيش في أي تجمع أو تكوين بشري من رغبة تقترن بإرادة تدعمهما مقدرات ومكنات من أجل القيام بدور فعّال داخل ذلك

التجمع أو التكوين ، وهو دور المسئول عن الآخرين والقائم على شؤونهم وقضاء حوائجهم والحكم بينهم ، وإذا تعدد وجود ذلك الإنسان فقد يدور التنافس أو يثور الصراع بين المؤهلين ، ولا يفضه إلا غلبة أحدهم وظهوره على الآخرين ، وقد يلجأ إلى الاختيار من بين المؤهلين بشكل سلمي ، ويتولى التجمع أو التكوين ذلك الاختيار ، وعندئذ ينقسم إلى مسئول ومسئول عنه ، والمسئول قد يفرض نفسه على التجمع أو التكوين بالقوة لاغتصاب تلك المسؤولية (الحكم) التي ينبغي أن تدعمها صلاحيات (السلطة) ، من أجل التمكن من تحقيق أهداف تلك المسؤولية ، وكما دار التنافس والصراع بين الشخص الذي فرض نفسه بالقوة لدور المسؤولية بينه وبين أقرانه من المؤهلين يدور مرة أخرى الصراع بينه وبين العموم ، بعد ذلك يتولى المسئول وأنصاره صياغة المنظومة الفكرية الخاصة بتوضيح كيفية أداء المسؤولية وتوزيع الأدوار ، وقد تكون تلك المنظومة متوفرة لدى المسئول في شكل قناعات أو معتقدات ، وقد يستعيرها من الغير ، ثم يتولى صناعة القانون أساس النظام الداخلي وكذلك يتولى تأسيس أدوات الحركة من نظم وتنظيمات وإجراءات وسلوكات .

ب ــ تحليل التعريف الخاص بالظاهرة السياسية :

يمكن تحليل التعريف المتقدم إلى عناصره التالية :

١ ــ الظاهرة السياسية ترتسم ملامحها من جماع من الأحاسيس والمشاعر والقناعات الداخلية التي تكون بمثابة دوافع ومحركات ، ومن الدعامات والمرتكزات المادية الخارجية ، وتلتقي فتبذر بذرة الظاهرة وتحدد ملامحها المبدئية الأولية .

٢ ــ داخل إنسان سوي يبدو استواؤه في عقل راجح وفكر رشيد ووجدان خصب وعاطفة موزونة وقالب سليم وحول شديد وقوة مؤثرة ، وقد توحي هذه الخصائص والصفات بأن

الإنسان التي ستبذر بداخله بذرة الظاهرة السياسية هو إنسان مثالي نموذجي يصعب وجوده على أرض الواقع ، ولكن ذلك لا يصيب إلا نصف الحقيقة فقط ، فالإنسان حامل تلك الخصائص والصفات هو بالفعل إنسان مميز يسمو بصفاته نحو الاكتمال ، إلا أن هذا الإنسان لا يصعب وجوده على أرض الواقع بل إن سماته هي الخصائص الواجب توافرها في كل إنسان ذي نفس سوية وفطرة سليمة ، وتوافر هذه الخصائص في الإنسان التي ستبذر بداخله الظاهرة السياسية يساعد كثيراً على تهيئة ظروف ذلك الإنسان لتحمل مهام وأدوار بعينها هي التي ستمثل جوهر الظاهرة ومنطلقها الأساسي .

٣ ــ الإنسان بالوصف المتقدم يعيش في تجمع أو تكوين بشري ، قد يكون هو الأسرة وقد يكون الفصيلة وقد يكون العشيرة وقد يكون القبيلة وقد يكون القرية أو المدينة وقد يكون أخيراً الدولة ، والتكوين البشري هو ذلك التجمع الذي يلتئم في إطاره وداخل محيطه مجموعة من البشر يرتبطون ببعضهم بموجب رابطة اجتماعية قد تكون رابطة الدم والنسب ، وقد تكون رابطة التاريخ المشترك ، أو الواقع المعاش أو المستقبل المأمول أو المصالح المتبادلة ، وأياً كانت طبيعة الأواصر التي تربط بين أفراد ذلك التجمع فسيظل موضعاً موائماً وتربة خصبة لبذرة الظاهرة السياسية التي ستبذر فيه ثم تترعرع وتنمو في رحابه متجاوبة ومتفاعلة مع خصائصه ومكوناته وتفاعلاته .

٤ ــ الفرد الذي سبقت الإشارة إليه وفي التجمع البشري الذي يعيش فيه يتفاعل ويتعاطى مع ذلك التجمع ، لأن ذلك التفاعل هو الذي سيولد الظاهرة السياسية ، حيث يبدأ التجاوب بين الفرد بخصائصه السابقة والتجمع الذي يعيش فيه ، ويستمر التجاوب إلى أن يفرز لدى ذلك الفرد رغبة في الفاعلية أو الفعالية تستثيرها وتستجمعها تفاعلات التجمع

البشري إلى أن تتحول إلى إرادة تدعمها بقوة مقدرات الفرد ومكنته المادية وغير المادية ، حيث تقوى العزيمة وتتحول إلى إصرار وتصميم على أن يكون الفرد فاعلاً أو فعالاً .

٥ ــ والفاعلية أو الفعالية تتحدد بشكل قاطع ونهائي في دور المسئول الذي يتولى مهمة ترتيب وتنظيم شؤون الناس في ذلك التجمع البشري وقضاء حوائجهم والحكم بينهم وتحقيق آمالهم وطموحاتهم والذود عنهم خارجياً وتأمينهم داخلياً .

٦ ــ إلا أن الرغبة والإرادة المقرونتين بالمقدرة من أجل القيام بدور الفاعل أو الفعال وهو المسئول قد.تتوفر لدى العديد من أفراد التجمع البشري ، وفي هذا الوضع وإزاء حالة تعدد أولئك الطموحين المؤهلين بالمقدرات والمكنات من ذوي الرغبات والإرادات القوية فإن بدائل ومسارات الظاهرة السياسية ستكون كما يلي .

٧ ــ إن التجمع البشري في أية صورة من صوره يشهد أول أشكال انقسامه إلى قسمين : قسم الطموحين في المسؤولية المؤهلين لها ، وقسم عموم التجمع البشري الذين يؤهلون أنفسهم هم أيضاً للقيام بدور في ذلك التجمع ، إلا أن ما ينبغي أن يفهم عنه هذا الحد أن التجمع قد انقسم إلى قسمين : راغبون طموحون في المسؤولية مؤهلون لها تأهيلاً خاصاً ، وعموم التجمع الذين ينتظرون من يُسأل عنهم ويتحمل مسؤوليتهم .

٨ ــ وانطلاقاً من تعدد الطموحين المؤهلين لتحمل مسؤولية التكوين البشري فقد يثور بينهم صراع من أجل الاستحواذ على تلك المسؤولية ، وهذا الصراع قد ينتهي بانتصار أحدهم وظهوره على الآخرين ، ومن ثم ينتزع دور الفعالية ويتحمل المسؤولية عنوة ، ولكن هذا الصراع يترك آثاره وإرساباته التي قد لا تنتهي سريعاً .

٩ ــ وليس من المستبعد أن ينشب صراع آخر بين من انتزع دور الفعالية وتحمل المسؤولية رغم أنف الآخرين وبين التجمع البشري نتيجة عدم رضاء ذلك التجمع عن المسئول الغاصب ، وهذا الصراع هو الآخر قد ينتج عنه إخضاع التجمع لرغبات ومشيئات المسئول بالشكل القسري .

١٠ ــ وقد يُلجأ إلى الاختيار أو الاصطفاء من بين الطموحين المؤهلين لتحمل المسؤولية حال تعددهم ، وهنا يقوم التجمع البشري بالدور المهم في هذه المسألة حيث يتول هو الاختيار .

١١ ــ ينتهي الأمر بظهور مسؤول على رأس التجمع البشري مفروضاً أو مختاراً ، فإذا كان مفروضاً فالإذعان والخضوع هو نمط أو شكل العلاقة بينه وبين التجمع ، وإذا كان مختاراً فإن ثمة عقداً أو ميثاقاً يبرم بين الطرفين يحترمه كل منهما ويعمل وفقاً لها.

١٢ ــ من المرجح أن المسئول يبدأ مباشرته لمسؤوليته بطرح منظومة فكرية معينة قد يُنشئها إنشاءً أو يستعيرها من مصادر شتى ، مرجعيات شرعية أو موروثات تاريخية أو أمور غيبية أو تجارب الآخرين ، وهذه المنظومة تحوي مجموعة الأفكار التي على أساسها يمارس المسؤولية ويقوم بدوره ، ويستوي في ذلك الأمر المسئول الغاصب أو المنتخب .

١٣ ــ بعد ذلك يقوم المسئول بتشريع القانون الذي يضبط سلوك أفراد التجمع البشري ، وتعدد مصادر ذلك القانون ، فقد يوضع وضعاً تلبية للظروف والاحتياجات ، وقد يستمد من العرف والعادات والتقاليد والموروثات الثقافية والحضارية .. إلخ .

١٤ ــ أخيراً يجتهد المسئول من أجل ابتكار أدوات الحركة ، وهي مجموعة النظم السياسية والاقتصادية والإدارية .. إلخ ، وما تتطلبه من تنظيمات وإجراءات تضع السلوكات الإنسانية في شكلها الصحيح كما يرى المسئول .

١٥ ــ كذلك يتولى المسئول توزيع المسؤوليات الفرعية أو النوعية على أفراد من التجمع البشري وفق معايير ومقاييس يضعها هو بنفسه ، وعند هذا الحد تكتمل صورة الظاهرة السياسية في شكلها التحليلي .

ثانياً : نشأة وتطور الظاهرة السياسية :

إذا كنا قد قدمنا للظاهرة السياسية تعريفاً تحليلياً فصلناه في البند السابق ، فسننتقل في هذا البند إلى الغوص وراء الظاهرة السياسية وتعقبها للوصول إلى جذور نشأتها ثم متابعة تلك النشأة وتطورها في التجمعات أو التكوينات البشرية المختلفة على مر التاريخ الإنساني ، حتى يسهل علينا اكتشاف وتحليل تفاعلات الظاهرة وعلاقتها بالظواهر الأخرى وكذا تحديد خصائصها وسماتها المميزة والمتفردة ثم ضبطها وتأصيلها وتحديد حقولها المعرفية ومداخل دراستها .

أ ــ الأسرة :

أصغر التكوينات البشرية ونواتها الأولى ، تتسم بالبساطة في علاقات أفرادها ، وتقوم تصرفاتهم على احتياجات ومتطلبات الغريزة والأفعال التلقائية للجوارح ، وتقوم الرابطة بين أفرادها على النسب المباشر ، وهذه الرابطة هي أساس التكوينات البشرية التي سترد فيما بعد .

يكتنف هذا التكوين مجموعة من التفاعلات والعلاقات البسيطة والتلقائية التي توجهها وتحكمها علاقة النسب والقربى ، ووسط هذه العلاقات والتفاعلات بوصفها المتقدم تبرز الظاهرة السياسية مرتبطة بمتطلبات هذا التكوين البشري البسيط الغريزية المباشرة ، وكأن الظاهرة السياسية بزغت في بدايتها تلبية لمتطلبات الإنسان الغريزية التي لم تكن تتجاوز تأمين المأوى الذي يدرأ الخطر والمأكل والمشرب والملبس الذي يحفظ الحياة ، ثم الحفاظ على علاقة النسب والقربى أساس التكوين ، وبالرغم من بساطة هذا المنطلق للظاهرة السياسية في بداية ظهورها إلا أنه ظل كذلك حتى وقتنا الراهن ، ولكن قد يخيل إلينا بفعل عامل الزمن وتطوراته وتعقيدات الحياة الإنسانية بما فيها من حضارة وما تحويه من مدنية وعمران أن هذا المنطلق قد تبدل أو تغير أو تحور ولكن الثابت أن هذا المنطلق لا يزال هو أساس وجوهر الظاهرة السياسية .

إن ما تقدم يعني أن متطلبات الغريزة لا تزال هي جوهر الظاهرة السياسية ، وهذا واقع يؤكده ويرسخه التحليل الموضوعي المعاصر لتلك الظاهرة ، حيث أن كافة مفردات الظاهرة وتضاعيفها إنما تمر دوما عبر احتياجات الإنسان ومتطلباته التي بدأت غريزية ونمت وتعقدت وتنوعت ، ولكنها ظلت محتفظة بأسسها البسيطة التلقائية .

من ثنايا هذا التكوين البشري البسيط خرجت نواة الظاهرة السياسية متمركزة حول المتطلبات الغريزية التي حركت واستثارت الرغبة لدى معظم إن لم يكن كل أفراد التكوين ، وهي ذلك المطمع الذي يرجى تحققه فيما يتعلق بتلبية تلك المتطلبات ، إلا أن ذلك المطمع الرغبي يظل كامناً مستكناً في النفس البشرية لأفراد ذلك التكوين إلى أن تنشأ إرادة مرتبطة بتلك الرغبة وهي مشيئة وحب الحصول على متطلبات الغرائز ولكنها مصحوبة بعزم ، والإرادة ليست كالرغبة توجد لدى كل الأفراد بل توجد لدى واحد أو أكثر فقط ،

فالرغبة عامة والإرادة خاصة ، ومن يجتمع لديه الاثنان جد قليل ، والرغبة والإرادة عندما يجتمعان لا يلتقيان ارتجالاً على غير هدى بل لغاية مثلى من وجهة نظر من يجتمعان لديه ، ولمطلب حيوي من ناحية التكوين البشري البسيط ، فمن ناحية من يجمع الرغبة والإرادة فهو يصبو لأن يكون فاعلاً أي يؤدي عملاً مميزاً سواء قولاً أو فعلاً أو الاثنين معاً موجه في معظمه لمصلحة أفراد التكوين البشري وفي قليله يخص صاحب الرغبة والإرادة ، وفي مرحلة تالية تزداد نشاطات الرغبة والإرادة داخل من يجمع بينهما فتتجاوز الفاعلية إلى الفعالية وهي القيام بالعمل قولاً وفعلاً باقتدار مع تلمس آثار العمل فهي إذن ـــ الفعالية ـــ أكثر قوة .

ولكن لماذا تولدت الرغبة والإرادة في الفاعلية أو الفعالية في أفراد بعينهم دون سواهم ؟ إن هذا السؤال يقود إلى مولدات الرغبة ومثيرات الإرادة ومحددات الفاعلية أو الفعالية ، وكل ما تقدم يجد مبعثه ومثيره فيما يعرف بالمقدرات والمكنات وهي بمثابة مولدات للقوة المعنوية والقوة المادية ، والقوة المعنوية تتمثل في ملكات تولد مع النفس البشرية مثل الإقدام والشجاعة والعزم والذكاء والإخلاص والتفاني والإيثار وهذه تُنمى مع الزمن وتُرسخ وتختلف من إنسان لآخر وتعرف بالفروق الفردية ، والقوة المادية تتمثل فيما يمتلكه الإنسان من عرض مادي ملموس مثل المال والقوة البدنية وعرض مادي غير ملموس مثل قوة الشخصية والهيبة والنفوذ والقدرة على التأثير في الآخرين .. إلخ ، ومن شأن القوة المادية والقوة المعنوية أن تلتقي فيما يعرف بالمقدرات والمكنات التي تسند بقوة وتكتل الرغبة والإرادة والفعالية ، والمفارقة الجديرة بالاعتبار في هذا المقام أن ثمة من يمتلك المقدرات والمكنات بنوعيها ولكنه في ذات الوقت لا تتولد لديه الرغبة أو الإرادة أو الفعالية ، إذن ثمة قوة خفية تحول المقدرات والمكنات إلى رغبة وإرادة وفعالية ، وهذه القوة الخفية لا ينبغي الحديث عنها لأنها مدد من الخالق سبحانه وتعالى .

والمقدرات والكنات المادية تدخل فيها التكوينات الفسيولوجية والاستعدادات البيولوجية ، ولكنها ليست حاسمة ، إذ أن الرجل لا يصبح من ذوي الرغبة والإرادة والفعالية بالرغم من قوته البدنية وتكويناته الفسيولوجية واستعداداته البيولوجية ، في حين تصبح المرأة من ذوي الرغبة والإرادة والفعالية بالرغم من قوتها البدنية التي قد تكون محدودة وكذا استعدادها البيولوجي غير المناسب لتحمل الصعاب وتكوينها الفسيولوجي المختلف وهنا تتدخل عملية الاستعداد المستمد من القوة الخفية التي ذكرناها ، ولذلك نجد أنثى فعالة في الأسرة على عكس الرجل ، ويشهد على ذلك التاريخ والواقع معاً .

فمن تتوفر لديه الرغبة والإرادة والفعالية إذن في الأسرة يصعد إلى الدور الفاعل أو الفعال فيها ، فقد ينبري لذلك الدور الأب وقد تنبري له الأم أو الابن الأكبر أو أحد الأبناء ، وهكذا تنقسم الأسرة رغم محدودية عدد أفرادها إلى ذوي الفاعلية أو الفعالية من ناحية وعموم الأفراد من ناحية أخرى ، إلا أنه داخل الأسرة قد يتأهل للمسؤولية أكثر من فرد كالأب والابن الأكبر أو الأب والأم مثلاً ، وعندئذ يتم توزيع الأدوار بين المؤهلين لتحمل المسؤولية ، أو يتم اختيار أحد المؤهلين لتحمل تلك المسؤولية ، ولا يدور صراع في المعتاد بين المؤهلين داخل الأسرة إلا نادراً .

في حالة تعدد المؤهلين لموقع المسؤولية في الأسرة قد ينتهي الأمر بتوزيع تلقائي ولا يُلجأ للاختيار ، وذلك لمحدودية عدد أفراد التكوين البشري ، وسيطرة الغريزة على متطلبات أفراده ، ويتم الاتفاق الضمني على ذلك التوزيع للأدوار ويأخذ طابع الثبات ، حتى ولو كان ثمة فرد واحد يتحمل المسؤولية ، وذلك لقناعة الجميع بأن الأمر يتجاوز الاختيار أو التفضل إلى الواجب والفرض .

وتبقى العلاقة بين المسئول وأفراد التكوين البشري (الأسرة) في حدود الاحترام المتبادل المبني على القوامة بشكل عام أو علاقة الأبوة والبنوة ، وغالباً ما ترجع علاقة أفراد الأسرة إلى مرجعيات طبيعية غريزية أو شرعية أو عرفية أو موروثات تاريخية يحترمها أفراد التكوين جميعاً .

ب ــ الفصيلة :

التكوين الاجتماعي التالي للأسرة من حيث الحجم والتطور هو الفصيلة ، وهي بمثابة عائلة مكونة من مجموعة أسر ، أو أسرة متفرعة ومتشعبة ، لا يزال يربط بين أعضائها علاقة أو رابطة الدم والنسب من الدرجتين الأولى والثانية ، كالأب وأبنائه والجد وأحفاده ، وربما تمتد علاقات الدم والنسب إلى أوسع من ذلك قليلاً .

تتشعب وتتعقد العلاقات والتفاعلات الداخلية للفصيلة أكثر من الأسرة ، وتبدأ تلك التفاعلات في تجاوز متطلبات الغريزة إلى متطلبات أخرى خاصة بالعقل والعاطفة والوجدان ، وهنا يبدو أول بزوغ للتفاعلات غير الغريزية .

يستتبع ما تقدم بروز الظاهرة السياسية في نسيج تلك التفاعلات والعلاقات الآخذة في الاتجاه نحو التشابك والتعقيد ، وتبدو متأثرة بذلك جامعة بين متطلبات الغريزة وبين حيثيات العقل والعاطفة والوجدان والحس التي شرعت في التبلور والتأثير .

ولقد خبرت الفصيلة تبلور الظاهرة السياسية من التكوين البشري الأولي وهو الأسرة وعليها في هذا التكوين الجديد أن تتطور متوائمة مع متغيرات ومستجدات عدد أفراده وطبيعة علاقاتهم ، فالظاهرة السياسية في هذا التكوين لن تنشأ جديدة ولكنها ستتطور متجددة ،

فالرغبة وكذا الإرادة في الفاعلية أو الفعالية كانت قد برزت لدى فرد أو أكثر في الأسرة مدعومة بمقدرات ومكنات خاصة دفعت بالمسئولين في كل أسرة ، ومن جملة هؤلاء المسئولين على مستوى الفصيلة تبدأ الظاهرة السياسية في استحداث ما سيأتي من مفردات وتطورات بعد ذلك ، إذ عند هذا القدر من التطور والتفاعل تتوزع الفصيلة إلى مسئولين قدامى كما كانوا في كل أسرة ، وعموم أفراد الفصيلة ، مع احتمال أن يظهر مسئولون جدد لم يظهروا من قبل في الأسرة ، ولكنهم ظهروا في هذه المرحلة التاريخية التي تتشكل فيها الظاهرة السياسية في التكوين البشري المعروف بالفصيلة .

وعند هذه اللحظة التاريخية يكون الأمر الواجب هو تقليص عدد المسئولين وحصرهم في أقل عدد ممكن بما يتواءم مع الحجم العددي والمكاني للفصيلة ، وإزاء هذه العملية الضرورية تتبلور بدائل منها : أن ينشب تنافس وصراع ولكنه في كل الأحوال هادئ ولا يصل إلى الصراع العضوي لأن الفصيلة لا تزال محكومة برابطة الدم والنسب ، أو أن تتم عملية تسوية وترضية بين المسئولين أنفسهم بترتيب منهم وبمحض اختيارهم ، أو أن يتم الاختيار بين المسئولين عن طريق أفراد الفصيلة ، وعندئذ يُحسم أمر المسئولين ، إلا أن المسؤولية في هذا التكوين البشري لابد أن تتسع قليلاً لتستوعب العمليات التي تعددت واستجدت في ذلك التكوين ، فيكون هناك المسئول الأول ثم مسئولون في المرتبة التالية للمهام النوعية ، وعندئذ تستقر حال الفصيلة عند توزع تكوينها بين مسئولين وبين عموم أفراد التجمع .

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أن بذرة الظاهرة السياسية المتمثلة في الرغبة والإرادة في الفاعلية والفعالية تتبلور وتترسخ منذ نشوء الأسرة ثم تتطور بعد ذلك في التكوينات البشرية التالية مثل الفصيلة وما يليها ، أما بقية مفردات الظاهرة فهي تنشأ في كل تكوين بشري وفق ظروفه وتفاعلاته .

إن ثمة اتفاقاً لابد أن ينشأ بشكل أو بآخر بين المسئول في الفصيلة وبين بقية أفرادها وهذا الاتفاق يحدث غالباً ضمناً ، حيث يتغلغل في نسيج علاقات أفراد الفصيلة التي تنحصر في صلات الدم والنسب والقرابة من درجات متتابعة .

بعد ذلك تنتصب الحياة السياسية بفعل الظاهرة السياسية بين المسئول الذي تعينت مسؤولياته بشكل واضح تدعمها مجموعة من الصلاحيات التي تمكنه من القيام بها ، وبين أفراد الفصيلة الذين يشاركون المسئول في أمور كثيرة من أمور ترتيب وتنظيم شؤونهم وقضاء حوائجهم والقضاء فيما بينهم ، وهنا تزدهر قيمة الشورى وأشكالها التنظيمية وتصبح مفردة مهمة من مفردات الظاهرة السياسية . إلا إذا كان نمط العلاقة بين المسئول ومجتمع الفصيلة يقوم على إنفراد المسئول بالمسؤوليات والمهام دون مشاركة أفراد ذلك المجتمع ، وهذه الانفرادية هي الاستبداد أو ما يعرف بالدكتاتورية .

ولا تزال الفصيلة تعتمد في تنظيم حياتها وترتيب شؤونها على العادات والتقاليد والأعراف والموروثات التاريخية من الأسرة ، إلا أن المسئول إذا كان مستبداً برأيه ربما يُدخل ما يراه على تلك المرجعيات . وهذه المرئيات تتعدد مصادرها وفق ذلك المسئول ، فقد يشرع القانون . وقد يضع النظم والتنظيمات والإجراءات لتنظيم السلوكات والتصرفات .

ج ـ العشيرة :

العشيرة هي التكوين أو التشكيل البشري الذي يحوي مجموعة من الفصائل ، وهذا التكوين أكثر عدداً من الفصيلة ن ولا تزال رابطة الدم والنسب هي التي تربط بين أبناء العشيرة لأنها امتداد للروابط التي نشأت في الأسرة وتطورت في الفصيلة ، ومن ثم فهذه العلاقات دقيقة وواضحة من حيث التسلسل التاريخي والانحدار السلالي ، ويلاحظ أن العلاقات في

العشيرة تبدأ قوية متماسكة في الأسر ثم تضعف في الفصائل ثم تصبح أكثر ضعفاً في العشيرة ، إلا أن تلك العلاقات والروابط التي هي علاقات الدم والنسب تبدأ متماسكة قوية وتنتهي أقل تماسكاً وقوة .

وكما تعقدت وتشعبت العلاقات والتفاعلات في حالة الفصيلة زادت تلك التعقيدات والتشعبات في حالة العلاقات والتفاعلات داخل العشيرة ، ولم تعد ترتبط بمتطلبات الغريزة فقط ولكنها تجاوزت تلك المتطلبات إلى متطلبات أخرى اجتماعية ومادية ومعنوية وكلها تثير التداخلات والتعارضات والتنافسات داخل نطاق العشيرة .

ولسنا الآن بصدد البحث عن بذرة الظاهرة السياسية لأنها قد بُذرت من قبل في كنف الأسرة وتطورت إلى العشيرة مروراً بالفصيلة في أطوارها التي فصلناها وهي الرغبة والإرادة في الفاعلية أو الفعالية ، وهذا يعني أن ثمة عدداً لا بأس به من المؤهلين لدور المسؤولية قد جاءوا من الأسر ثم من الفصائل التي دخلت في ثنايا العشيرة ، إلا أن كل مؤهل من أولئك المؤهلين يرتكن على مقدرات تختلف عن الآخرين ، ومن ثم فالحديث عن الظاهرة السياسية عند هذا المفترق الفاصل سيحتاج إلى تفصيل وتحليل عميقين .

فالمسؤولون في الفصائل التي اجتمعت في كنف العشيرة يطمحون في دور المسؤولية الأولى في العشيرة ، وهذا التعدد عندما يتحول إلى تحديد فلابد أن يثير تنافساً أو صراعاً بين المؤهلين يحسم فيما بينهم بالتسوية والترضية ، أو يسوى عن طريق الاختيار الذي يُلجأ فيه إلى أبناء العشيرة أنفسهم ، وهنا تتدخل إلى مدأ بعيد المقدرات المادية وغير المادية التي يتكئ عليها كل مؤهل من المؤهلين .

وعليه فالصراع وارد بين وجوه العشيرة الذين كانوا المسئولين في الفصائل من قبل ، وعلى كل أن يستعرض ما لديه من مقدرات القوة ومكنات السلطان ، والصراع في هذه الحالة قد يحسم بشكل تلقائي لصلحة من يملك الأقوى والأمكن من القوة والسلطان وقد يُلجأ إلى بعض المناظرات والمطارحات والمساجلات ولكنها لا تصل إلى الصراع العضوي إلا نادراً .

وقد يتم الاختيار والمفاضلة من قبل أفراد العشيرة ، وقد يخول ذلك الاختيار إلى الصفوة من ذوي الوجاهة أو الملكات الخاصة كالشعراء أو الأدباء أو الخطباء أو التجار أو الأثرياء .. إلخ .

وسواء بالصراع عن طريق التسوية والترضية أو بالانتخاب عن طريق أبناء العشيرة يصل إلى موقع المسؤولية أحد أهم المؤهلين لذلك الموقع على أن يبقى منافسوه في موقع المجلس الشورى أو الاستشاري والمساعدين التنفيذيين الذين يتولون شؤون العشيرة من كافة وجوهها .

ويحكم العلاقة بين المسئول في العشيرة وبقية أفرادها مرجعيات ذات طبيعة ثابتة ومقدسة يحترمها الجميع ولا يمكن الخروج عليها ، منها المعتقدات الدينية والقيم الموروثة والأعراف ، وقد يلجأ المسئول أو بعض معاونيه إلى الاجتهاد في أمر من الأمور فيضاف إلى رصيد العشيرة كخبرة سابقة وتجربة معتبرة ، والتمسك بالمعتقدات الدينية والقيم المتوارثة والعادات والتقاليد والأعراف صارم للغاية لدى العشيرة ، وهو الرباط الذي يربط بين المسئول وأبناء العشيرة الذي يعتبر هو أشرفها .

إلا انه يلاحظ أن النزول إلى العموم في العشيرة للوقوف على الرأي بخصوص مسألة من المسائل أو قضية من القضايا نادراً ما يحدث فلا اعتبار للعموم ويكتفى برأي الخصوص من المستشارين والتنفيذيين .

وهنا تبدت الظاهرة السياسية في لمحات ومشاهد عديدة ومترابطة ، فقد تبدّت في زحام وتكالب المؤهلين للمسؤولية ، ثم تبدّت مرة أخرى في اعتماد كل مؤهل على مقدراته ومكناته المادية وغير المادية ، ثم تبدّت مرة ثالثة في حسم التنافس بين المؤهلين بوسائل عديدة ، ثم تبدّت في انقسام العشيرة إلى مسؤول ومساعدين ومستشارين من جهة وعموم من جهة أخرى ، وتبدّت أخيراً في احتكام الجميع إلى مرجعيات متفق عليها وتلقى الاحترام والتقديس ، ولعل أهم ما في هذه الملامح والمشاهد جميعاً هو التنافس والصراع وكيف يحسم ، وهذا ما سوف يعتبر أهم ملامح الظاهرة السياسية في التكوين البشري التالي وهو القبيلة ثم القرية ثم المدينة ثم الدولة التي لا تختلف كثيراً عن الأشكال الثلاثة التي سبقتها بل أنها جميعاً قد تكون دولاً فالدولة إذن مدرك اعتباري قانوني يطلق على أي من التكوينات الثلاثة .

د ــ القبيلة ــ القرية ــ المدينة ــ الدولة :

القبيلة بمثابة رابطة تجمع أعضاءها علاقة الدم والنسب ، والقبيلة تجمع كافة التكوينات البشرية السابقة من الأسرة والفصيلة والعشيرة ، وهي تؤسس للقومية كرابطة دم وعرق تجمع بين أفرادها عبر تاريخ مشترك وواقع محدد ومستقبل مترابط والقبيلة أساس الدولة من الناحية الموضوعية تتجسد في قرية تجمع عدة قبائل وهنا القرية إن هي إلا نمط حضاري وحيز جغرافي مكاني للقبيلة أو القبائل ، وقد تتجسد في مدينة تجمع عدة قبائل كذلك ،

والمدينة أيضاً نمط حضاري أكثر تطوراً من القرية وحيز جغرافي مكاني للقبيلة أو القبائل ، وعليه فالدولة مدرك اعتباري قانوني شكلي يطلق على القبيلة أو القرية أو المدينة .

إننا في هذه الجزئية نتابع ونواصل البحث والتنقيب عن الظاهرة السياسية في أربعة مدركات مترابطة في علاقاتها متبادلة في أدوارها متداخلة في إمتداداتها ، وهذه المدركات هي القبيلة والقرية والمدينة والدولة ، فأين نتلمس الظاهرة السياسية في هذه المدركات ؟ .

أول ما ينبغي التنبيه إليه هو ان البحث عن الظاهرة السياسية هنا هو مواصلة بحث وليس بحثاً مبدئياً ، وهو في ذات الوقت متابعة تطور الظاهرة ومتابعة مفرداتها وجزئياتها في مرحلة من مراحلها وطور من أطوارها ، فنحن قد تابعنا تبلور الرغبة والإرادة في الفاعلية والفعالية في الأسرة والفصيلة والعشيرة ، وهي في القبيلة حاصلة بل أنها تعد في حكم المسلمة أو البديهية ، أي أنها موجودة في القبيلة ومنقولة إليها من التكوينات البشرية التي سبقتها وهي الأسرة والفصيلة والعشيرة ، ومن ثم يصبح من المتوجب علينا مواصلة البحث من حيث تبلورت الرغبة والإرادة في الفاعلية في شكل أشخاص مؤهلين للمسؤولية ، وهذه هي بدايتنا في التكوين الاجتماعي المعروف بالقبيلة والمرتبط عضوياً بكل من القرية والمدينة والدولة .

والقبيلة هي أول المدركات الأربعة التي سوف نتلمس في ثناياها الظاهرة السياسية ، وهي كما ذكرنا رابطة أو علاقة دم ونسب وقربى تجمع عشائر وفصائل وأسر ، والقبيلة قد تجتمع مع غيرها في حيز مكاني جغرافي يأخذ نمطاً حضارياً معيناً ، يتجسد ذلك النمط في قرية ، أو يتجسد في نمط آخر أكثر تقدماً ورقياً حضارياً يسمى مدينة ، وعليه فالقرية والمدينة ملتقى مكاني حضاري لقبيلة أو لعدة قبائل ، فأين الظاهرة السياسية في قرية أو مدينة اجتمع فيها عدة قبائل أو وسعتها قبيلة واحدة .

لو رجعنا إلى بذرة الظاهرة السياسية التي بـذرت في الأسـرة وتطـورت في الفـصيلة والعـشيرة لوجدنا أنها قد نمت واشتد عودها في هذا التكوين البشري المركب الذي يجمـع بـين رابطـة الدم والنسب ممثلة في القبيلة من ناحية وبين النمط الحضاري المتمثل في القرية أو المدينة من ناحية أخرى ، ففي هذا التكوين البشري تتبلور الرغبة والإرادة في الفاعلية أو الفعالية لـدى عدد كبير من الأفراد في القبيلة الواحـدة . ويتـضاعف العـدد إذا كـان الـنمط الحـضاري ـــ القرية أو المدينة ـــ يجمع أكثر من قبيلة وفي هذه الحالـة يـصبح التنـافس وربمـا الـصراع في مرحلة تالية أمراً ضرورياً ، فالقبيلة الواحدة عليها أن تحسم أمرها بالاتفـاق حـول المـسئول الأول فيها ، وهذا الاتفاق قد يكون فضاً لتنـافس أو صراع بـين العـشائر المكونـة للقبيلـة ، وعند هذا الحد تصل الظاهرة السياسية إلى مرحلة حاسمة إذا كان النمط الحضاري ـ القرية او المدينة ـ يحوي قبيلة واحدة ، ثم تواصل الظاهرة تطورها ، أما إذا كان النمط الحضاري ـ القرية أو المدينة ـ يحوي أكثر من قبيلة فإن ثمة تسوية لابد أن تتم بين القبائـل تنتهـي بالاتفاق على مسؤول واحد عن جميع القبائل المكونة أو الملتقية داخل النمط الحضاري سواء كان قرية أو مدينة . وهذا الاتفاق تتدخل في إنجـازه التـسويات والترضـيات المرتكنـة علـى المقدرات والمكنات المادية وغير المادية لكل قبيلة من القبائل وتحظى القبيلة التي يصعد منها المسئول الأول إلى موقع المسؤولية العامة بالسيادة والمنزلـة العليـا علـى بقيـة القبائـل بـالنمط الحضاري .

وما تقدم هو الجانب الأول من جانبي تحديد المسئول الأول على مـستوى التكـوين البـشري داخل النمط الحضاري ، وثمة جانب ثاني وهو اللجوء إلى الصراع العـضوي بـين القبائـل ، وهنا يُفرض المسئول الأول فرضاً وتسود قبيلته على القبائل الأخرى قسراً ، وهنا يمكن القول بأن الصراع قد أفرز بشكل تلقائي من يملـك الرغبـة والإرادة والفعاليـة والمقـدرات والمكنـات

اللازمة لها ، وكل ذلك يندرج تحت الجدارة التي أظهرت فرداً بذاته على غيره من الأنداد والنظراء .

وفي الحالة الأولى وهي حالة الاتفاق يرتبط المسئول الأول ببقية أفراد النمط الحضاري من خلال عهد أو ميثاق يعرف بعهد أو ميثاق البيعة ، وهو عهد يقر المسئول بموجبه بأنه سوف يلتزم بمبادئ مسؤوليته وواجباتها ، ويقر أفراد المجتمع بالولاء والطاعة ، وهنا تتوزع الأدوار وتتوثق العلاقات بين المسئول الأول وبين أفراد النمط الحضاري .

أما في الحالة الثانية وهي حالة فرض المسئول الأول بموجب الصراع العضوي فإن العلاقة بين المسئول الأول وأفراد النمط الحضاري تأخذ مساراً آخر حيث لا يكون ثمة مجال للوفاق أو الاتفاق بل يفرض ذلك المسئول على أفراد النمط الحضاري الطاعة والالتزام وهم من جهتهم لا يملكون إلا الإذعان والقبول .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في حالة الوصول إلى موقع المسؤولية العامة المبني على الصراع يستمر ذلك المسئول في حالة صراع أو على الأقل عدم اتفاق مع أفراد التكوين الاجتماعي لأنهم ينظرون إليه دوماً على أنه مغتصب وهو ينظر إليهم على أنهم الخاضعون الخانعون .

وفي الحالة الأولى وهي حالة الوفاق كثيراً ما يرجع المسئول الأول إلى أفراد التكوين الاجتماعي ليستطلع آراءهم في كافة الأمور وبالذات في الملمات ويجمع حوله الوجهاء والأعيان ليس من قبيلته فقط بل من كافة القبائل ليعاونوه في تسيير الأمور وترتيب الشؤون

ويتفق المسئول الأول مع بطانته وجل أفراد التكوين الاجتماعي حول جملة من الأفكار والآراء من أجل سياسة المجتمع وترتيب شؤونه وهذه هي نواة الأيديولوجية في العصر الحديث .

كما يقوم المسئول بمعاونة بطانته والقادرين من أفراد التكوين البشري بوضع التشريعات والقوانين اللازمة لضبط سلوكات أفراد المجتمع وإقرار ما يصلح من الأعراف والقيم والمبادئ لمساندة تلك التشريعات والقوانين .

كذلك يعمد المسئول الأول ومعه معاونوه إلى تشكيل النظم والتنظيمات التي تضع الآراء والأفكار والرؤى على أرض الواقع وتحولها إلى سلوكات وتصرفات ، كما تنظم شؤون الأفراد وتقضي حوائجهم .

أما في الحالة الثانية وهي حالة الفرض والإجبار فلا ينتظر أن يرجع المسئول الأول إلى أفراد التكوين البشري ليستحصل آراءهم ، بل يتخذ كافة القرارات بالرجوع إلى معاونيه ومشايعيه الذين فُرضوا معه على القبائل الأخرى .

ويبيت المسئول الأول مع مشايعيه جملة من الأفكار والتدابير والآراء يرون أنها مناسبة لتسيير شؤون التكوين الاجتماعي بما يضمن استمرار إذعان أفراده ويكفل دوام خضوعهم للمسئول الأول وأتباعه .

وعلى غرار ما تقدم يشرّع المسئول الأول وأنصاره القوانين والتشريعات لضبط السلوك والتصرفات دون الرجوع إلى الناس ، وكذلك يشكلون النظم والتنظيمات التي تتولى تنظيم شؤون أفراد التكوين الاجتماعي .

إن المسئول الأول وبطانته في حالة الوفاق يعمد دوماً إلى تجديد عقد البيعة بينه وبين أفراد التجمع البشري الذي يُسأل عنه ، وقد يكفل ذلك العقد نفسه ، وربما يكون بمرضاة المسئول وبناء على رغبته ، وقد يكون بناء على طلب السواد الأعظم من أفراد التجمع ، وبناء على ذلك فقد يستمر المسئول في موقع المسؤولية ، وقد يأتي إليها مسؤول آخر تجمعت لديه مقدرات القوة والمكنة التي أهلته للتفوق على المسئول القديم .

أما في حالة المسئول الذي قفز إلى موقع المسؤولية كإفراز لصراع عضوي فلا يُتوقع أن يتزحزح من موقعه إلا بالصراع مرة أخرى ، ويجب التذكير بأنه في صراع دائم مع التجمع البشري الذي تولى أموره وشؤونه غصباً وقهراً ، وعليه فالمسئول وفق هذه الحالة يستمر بالصراع ويغادر موقع المسؤولية أيضاً بالصراع .

إن التحليل المتقدم ينتهي بنا إلى خلاصة مؤداها أن القبيلة والنظام القبلي تسيطر على مفردات الظاهرة السياسية وعلى خصائصها وتفاعلاتها حتى هذه المرحلة وهي مرحلة ما يعرف بالقبيلة الدولة أو الدولة القبيلة أو الدولة القبلية ، إلا أنه في مرحلة تالية قد يعمد المسئول الأول ومعاونوه سواء أكان نتاجاً للوفاق أو للصراع إلى التخفيف من حدة الفكر القبلي والانتماءات والارتباطات القبلية ، وذلك بدافع التخفيف من الصراعات القبلية أو القضاء عليها ، وكذا إرساء قواعد وأسس جديدة للوصول إلى موقع المسؤولية الأولى في التكوين البشري الذي يعتمد على القبيلة .

ومن أجل ذلك يشرع المسئول الأول ومعاونوه في ابتكار وتشكيل أفكار وآراء وأهداف وغايات تستقطب اهتمام أفراد التكوين البشري وتكتل تلك الاهتمامات خلفها ، ولعل أهم الأفكار التي برزت في هذا الشأن كانت فكرة " الوطن " وأمنه الذي ينبغي أن يسود على أية أفكار أخرى ، وهنا بدأ الصراع في عقول أفراد التكوين البشري بين الانتماء إلى القبيلة على أساس

الدم والنسب والقربى وبين الانتماء إلى الوطن كمفهوم أعم وأوسع من القبيلة يستوعب الجميع ويضمن لهم الأمن والأمان ويجُب الصراع والتنافس ، ولا يزال هذا الصراع على أشده حتى الآن في مناطق كثيرة من المعمورة ، فثمة حالات حُسم فيها ذلك الصراع لصلحة فكرة الوطن وظهرت الدولة الوطنية جلية واضحة كشخصية اعتبارية تمثل الجميع ، وثمة حالات حُسم فيها الصراع لصلحة القبيلة والفكر القبلي وقامت الدولة القبيلة واضحة جلية ، أو قامت الدولة الوطنية ولكنها ضعيفة هشة لا تقوى على الوقوف في وجه فكر القبيلة ونظامها الذي تستحي أن تناصبه العداء .

ثالثاً : متابعة الظاهرة السياسية واستنباط مفرداتها :

بعد أن استعرضنا نشأة الظاهرة السياسية وتابعنا تطورها في ثنايا وتضاعيف التكوينات البشرية المختلفة التي عرفتها الإنسانية نخلو في هذه الجزئية إلى متابعة تلك الظاهرة مرة أخرى ولكن من خلال استنباط مفرداتها وتجريدها وتحليلها بعيداً عن تلك الثنايا والتضاعيف .

أ ــ الرغبة والإرادة التي تتبلور داخل الفرد في الفاعلية والفعالية داخل التكوين البشري الأولي وهو الأسرة تعتبر هي بذرة الظاهرة السياسية ونواتها الأولى ، ثم تطورت في كل من التكوينين البشريين الفصيلة والعشيرة ، فهي لم تظهر في كل تكوين بل أنها ظهرت في الأسرة ثم استمرت مصاحبة للأشخاص الذين بدوا فاعلين أو فعالين في كل من الفصيلة أو العشيرة وكذا في القبيلة .

ب ــ في الوقت الذي اتسمت الرغبة والإرادة بالثبات عبر التكوينات البشرية المختلفة اتسمت الفاعلية أو الفعالية بالتغير والتطور بما يتواءم مع طبيعة وحجم كل تكوين ،

فالفاعلية أو الفعالية تختلف في الأسرة عنها في الفصيلة أو العشيرة أو القبيلة ، وذلك لأن الفاعلية أو الفعالية هي دور والدور يتواءم مع حجم المجتمع الإنساني الذي يؤدى فيه ذلك الدور .

ج ــ الرغبة والإرادة في الفاعلية أو الفعالية تتحول إلى قدرة فعلية على صنع الحدث أو الفعل داخل التكوين البشري ، ولا يتم ذلك إلا بفعل المقدرات والمكنات التي تدعم كل من الرغبة والإرادة في الفاعلية ، والمقدرات والمكنات يجمعها الفرد ويستحوذ عليها داخل التكوين البشري من خلال مقدرات ومكنات مادية وأخرى غير مادية ، وهذه المقدرات المادية وغير المادية تظهر دوماً كدعامة وسند للرغبة والإرادة ، وتشتد الحاجة إلى تلك المقدرات والمكنات بوصفها أمر فارق بين الأفراد في التكوين البشري ، وتمثل عنصراً حاسماً في حالة المنافسة على المسؤولية ، إذ انها تعد أداة التفضيل الأخيرة بين المؤهلين لتلك المسؤولية .

د ــ إن الشخص الفاعل أو الفعّال هو ذلك الذي يملك الرغبة والإرادة والقدرة الفعلية على صنع الحدث أو الفعل في التكوين البشري ، وذلك يؤهله لأن يتحمل مسؤولية القيام بأعباء ومهام تدبير الشؤون وترتيب الأمور وقضاء حوائج المجموع والحكم بينهم والدفاع عنهم لقاء صلاحيات تدعمه وتمكن له من القيام بذلك . وهنا ينبغي التفرقة بين عدة مدركات هي على التوالي : المسؤولية والمهام والأعباء والصلاحيات ولابد من تفصيل هذه المدركات لأنها متداخلة وقد زادها الزمن إبهاماً وتهويماً مما أخرجها عن معانيها ومضامينها الحقيقية .

١ ــ فالمسؤولية حالة أو وضعية يصبح عندها الفرد محملاً بتبعات ومطالب بمهام يُسأل عن كيفية أدائها ونتائج ذلك الأداء التي ينبغي أن تكون وفق مخطط محدد ومرسوم مسبقاً .

٢ ــ أما عين المسؤولية فهي موضوعها وهي بمثابة مهام وتبعات وأعباء وكلها أفعال وتصرفات يقوم بها من هو في حالة أو وضعية المسؤولية ، فالمسؤولية إذن حالة أو وضعية ، أما عين المسؤولية فهي موضوعها وأفعالها وتصرفاتها ، وهنا حدث خلط في كثير من الأحيان والمواضع بين المسؤولية وموضوعها .

٣ ــ والصلاحيات هي أسانيد يستند إليها الفرد وهو بصدد القيام بمهام وتبعات وأعباء تمثل موضوع المسؤولية ، وهذه الأسانيد قد تكون قانونية وقد تكون شرعية ، ودائماً تتم المواءمة بين حجم الأفعال والتصرفات أي التبعات والمهام والأعباء وبين تلك الأسانيد ، فالمسؤولية العامة تتطلب أسانيد سامية رفيعة الدرجة يقال عليها (دستورية) وما دون ذلك من مسؤولية يتطلب أسانيد أقل في الدرجة والسمو يقال لها (قانونية) . وقد تعارف الناس مع مضي الزمن على الصلاحيات (بالسلطة) لدرجة أن مصطلح الصلاحيات تلاشى تماماً وحل محله لفظة (السلطة) ، فأصبحت الصلاحيات هي (السلطات) .

هـ ــ كيف يصل المسؤول إلى موقع المسؤولية ؟ يختلف موقع المسؤولية من تكوين بشري إلى آخر ، فموقع المسؤولية في الأسرة يختلف عنه في الفصيلة وعنه في العشيرة وعنه في القبيلة ، ووصول المسؤول إلى ذلك الموقع يختلف أيضاً من تكوين بشري إلى آخر ، فكيفية الوصول تزداد صعوبة وتعقيداً في القبيلة عنها في العشيرة عنها في الفصيلة وتكون أسهل ما تكون في الأسرة ، والمسؤول يصل إلى موقع المسؤولية في كل تكوين بشري وفق قواعد وأصول خاصة بذلك التكوين ، ففي الأسرة يلعب أفراد التكوين البشري دوراً أساسياً في وصول المسؤول إلى موقع المسؤولية ، وفي الفصيلة والعشيرة يبدأ دور أفراد التكوين في التقلص في حين ينعدم دور الأفراد تماماً في القبيلة ويحل محله دور رؤساء العشائر والوجهاء والأعيان في توصيل المسؤول إلى موقع المسؤولية في ذلك التكوين الاجتماعي ، إلا أنه بعد تبلور الدولة القبيلة أو

الدولة القومية أو الدولة الوطنية كانت هناك ردة قوية عبر جهود كفاحية ونضالية طويلة وشاقة من أجل تفعيل دور أفراد المجتمع في الدولة الحديثة ، وهذا ما يعرف بمبدأ الديمقراطية حيث يشارك أفراد المجتمع فيما يعرف بالمشاركة السياسية في إختيار المسؤول الأول ثم مشاركته في كافة أمور الحكم والسياسة عبر هيئات وأجهزة مكونة من أفراد المجتمع مخصصة للقيام بهذه المهام .

و ـ الصراع حول موقع المسؤولية ! الصراع قد يكون بسبب قوة الدفع التي تعتمل داخل الفرد وتوجهه نحو موقع المسؤولية ، وقوة الدفع هذه متولدة عن الرغبة والإرادة والقدرة على الفعل أو التصرف المسؤول ومن ثم فهي قوة مجردة من أجل فعل يخلو من الأنانية ويتسم بالإيثار ، والصراع من ناحية قد يكون بسبب أهداف وطموحات أنانية ذاتية ومآرب شخصية تقف وراء الرغبة والإرادة والقدرة على الفعل والتصرف المسؤول ، وكلا الوضعين يقود إلى الصراع بين المؤهلين للمسؤولية ، فالصراع حول موقع المسؤولية حاصل داخل التكوينات البشرية بغض الطرف عن أسبابه ، وهو يختلف في شكله وكيفيته من تكوين بشري إلى آخر ، ففي الأسرة ليس ثمة مجال للصراع حول موقع المسؤولية ، وفي الفصيلة والعشيرة لا يُلحظ الصراع على موقع المسؤولية بسهولة ، وذلك لأن المؤهلين لذلك الموقع ينتقلون إليه في معظم الأحوال باستثمار مواقعهم السابقة في كل من الأسرة أو الفصيلة ، أما في القبيلة فالأمر يتوقف على طبيعة النمط الحضاري الذي يحوي القبيلة أو يجمع عدة قبائل ، فإذا كان النمط الحضاري بمثابة قرية أو مدينة تحوي قبيلة واحدة فالصراع على موقع المسؤولية الأولى لا يكاد يُلحظ ولا يتطور إلى أشكال عنيفة ، ولكن الوصول إلى موقع المسؤولية يأخذ نفس المسار الذي تم في الفصيلة والعشيرة ، أما إذا كان النمط الحضاري بمثابة قرية أو مدينة تحوي أو تجمع أكثر من قبيلة فإن الصراع يصبح أمراً حتمياً ، وقد

يفض بالتسوية والوفاق ، وقد يفض بالطرق العنيفة التي ينتج عنها غلبة قبيلة وإذعان أخرى أو أخريات .

ز ـ تداول موقع المسؤولية ، متابعة التجارب التاريخية في التكوينات البشرية ذات الشأن في التاريخ الإنساني تفيد بأن تداول موقع المسؤولية قد عُرف منذ وقت مبكر ، وقد تراوح ذلك التداول بين الاغتصاب الناتج عن الصراع وبين التراضي والاتفاق ، وفي الحالة الأولى تسود نزعة الرغبة والإرادة المدعومة بالمقدرات والمكنات الفائقة على مستوى جماعي لقبيلة أو اتحاد قبائل ، وتتصارع تلك النزعات وينتهي الأمر بانتصار الأقوى وإذعان الضعيف ، وفي هذه الحالة لا يعتبر موقع المسؤولية مغتصباً لمن حصل عليه كنتيجة لذلك الصراع ، وذلك لأن الصراع كان بمثابة وسيلة شرعية للوصول إلى الموقع ، أما في الحالة الثانية وهي حالة التراضي والاتفاق ، فيتم الاتفاق بين المؤهلين لموقع المسؤولية سواء داخل القبيلة الواحدة أو بين عدة قبائل يجمعهم التكوين البشري أو النمط الحضاري على آلية معينة لتداول موقع المسؤولية ، وتوضع لتلك الآلية قواعد ومعايير دقيقة وصارمة .

ح ـ هل ثمة اتفاق بين المسؤول الذي وصل إلى موقع المسؤولية سواء وفاقاً أو إقحاماً وبين أعضاء التكوين الاجتماعي الذي يتقولب في نمط حضاري معين ، قبيلة في قرية أو مدينة ، أو عدة قبائل في قرية أو مدينة ؟ لم يعهد مثل هذا الاتفاق بين المسؤول وأعضاء التكوين ، ولكنه قد يوجد بين المسؤول وبين رؤساء العشائر في القبيلة الواحدة ، أو بين المسؤول وبين رؤساء القبائل والوجهاء وكبار القوم في اتحاد القبائل المجتمعين في نمط حضاري يتشكل في قرية أو مدينة .

ط ـ يتولى المسؤول بالاتفاق مع معاونيه من الأعيان والوجهاء صياغة فكرته عن السياسة والحكم سواء قواعد عرفية اتفاقية أو في محرر يأخذ أي شكل من الأشكال المتعارف عليها ،

وكذلك يتولى ومعاونوه تشريع ضوابط سلوك أفراد التكوين البشري وهو ما يعرف بالقانون ، كما يتولى وبطانته تشكيل النظم والتنظيمات في كافة مناحي الحياة لتسيير شؤون التكوين الاجتماعي ، وأخيراً يتولى ومعاونود توزيع مصادر الثروة وكل ما له قيمة داخل التكوين البشري .

ي ــ اللجوء إلى أفراد التكوين الاجتماعي للقيام بدور في توصيل المسؤول إلى موقع المسؤولية والمشاركة في صياغة فكرته عن السياسة والحكم وإدارة الحياة (الأيديولوجية) ووضع القوانين وتشكيل النظم والتنظيمات وتوزيع الموارد والقيم لم يُعرف ، ولكن عُرف بديل له تمثل في هيئات استشارية ومعاونة ، وعليه كان البحث عن ضرورة مشاركة أفراد التكوين في تلك المهام المذكورة آنفاً .

ك ــ دور أفراد التكوين البشري في اختيار المسؤول ومعاونيه ومستشاريه والمشاركة في صياغة الفكرة عن السياسة والحكم وتشريع القوانين وتشكيل النظم والتنظيمات وتوزيع الموارد والقيم لم يبرز إلا في فترات متقدمة من تاريخ الإنسانية ، وقد تم ذلك الإبراز عبر محاولات عديدة في التكوينات الاجتماعية المختلفة والمتعاقبة ، وقد جاءت تلك المحاولات عن طريق مفكرين كانوا في معظمهم من المقربين من المسؤول وربما من معاونيه !!

رابعاً : خصائص الظاهرة السياسية :

الظاهرة السياسية كما حددنا ماهيتها ، وكما تابعنا نشأتها وتطورها ، لاحظنا أنها تتسم بخصائص وسمات معينة يمكن إيضاحها فيما يلي :

أ ــ أول ما يمكن أن تتسم به الظاهرة السياسية هو كونها ظاهرة ديناميكية تاريخياً وزمنياً ثم اجتماعياً ، وتقترن هذه السمة أساساً بماهية الظاهرة وكنهها ، وذلك أن محاولات تعريف الظاهرة وفهمها يتم من خلال القفز عليها ومداهمتها خلال مرحلة تاريخية معينة أو عبر تكوين بشري بذاته ، ومن ثم يبدو التعريف الناتج عن ذلك تعريفاً انتقائياً مرحلياً ذاتياً ، يُهمل التطور السابق واللاحق في الزمان والمكان اللذين وُجدت فيهما الظاهرة في أشكالها المتطورة وأطوارها المتغيرة ، ومن ثم فلابد من التعرف على الظاهرة عبر تطورها التاريخي من ناحية وعبر تطورها الاجتماعي داخل التكوينات البشرية المختلفة من ناحية أخرى .

ب ــ كذلك من سمات الظاهرة السياسية أنها تتطور من البساطة إلى التعقيد من تكوين بشري إلى آخر ، ففي الأسرة اتسمت الظاهرة بالبساطة الشديدة ، ثم ما لبثت هذه البساطة أن اتجهت نحو التعقيد في الفصيلة ، ثم زاد التعقيد في العشيرة ، ثم تعقدت الظاهرة فعلياً في القبيلة ، ووصلت إلى أقصى درجاتها تعقيداً في الدولة سواء القبيلة أو القومية أو الوطنية ، وقد ارتبط ذلك التعقيد بالغموض والإبهام ، وانعكس بالتالي على كنهها وماهيتها التي تشرنقت داخل غطاء كثيف من التهويمات التي جعلت الظاهرة تعز على الوصف وتتدثر بالغموض .

ج ــ الظاهرة السياسية تتسم بالإنسانية ، وإنسانية الظاهرة السياسية تعني أنها لصيقة بالإنسان في فكره وفي سلوكه ، فهي ــ كما أوضحنا ــ تنطلق من فكر الإنسان ووجدانه في صورة رغبة وإرادة في الفاعلية . وهي بعد ذلك تتشكل من خلال السلوك في أشكال عديدة ومتتالية ، تبدأ من التأهب لتحمل المسؤولية ، وتنتهي بالعمل وفق تلك المسؤولية ، كذلك تنصرف إنسانية الظاهرة السياسية إلى كونها تصاحب الإنسان في كل مكان على سطح الأرض ولكن تبدو وفق النمط الحضاري السائد مهما كان بسيطاً وبدائياً ، أيضاً تعني

إنسانية الظاهرة السياسية أنها ترتبط بالإنسان في كل زمان وفق النمط الحضاري السائد في ذلك الزمان ، وهذا يفيد أن الظاهرة السياسية ظاهرة متطورة وفق التطور الذي يطرأ على الإنسان بفعل الزمان ، أخيراً تذهب إنسانية الظاهرة السياسية إلى حد القول بأن الإنسان لا يمكن أن يعيش بدون تلك الظاهرة فهو سياسي بطبعه .

د ـ وإضافة إلى كون الظاهرة ظاهرة إنسانية فهي كذلك ظاهرة اجتماعية ، وتبدو اجتماعية الظاهرة السياسية في كونها تنبع من ميل الإنسان إلى الاجتماع والائتلاف في تكوين بشري تحت أي شكل ، ورغبته الغريزية في تنظيم وترتيب ذلك التكوين ودفعه في اتجاه الترقي والسمو ، ثم تظهر اجتماعية الظاهرة السياسية مرة أخرى عندما نجدها لا تظهر ولا تتشكل إلا في تكوين بشري أي مجتمع ، وعليه يمكن القول بأن الظاهرة السياسية لصيقة بالإنسان في المجتمع الذي يوجد فيه ، ثم تتحول إلى أداة تنظيم وترتيب لذلك المجتمع تحت مسؤولية شخص بعينه حتى ولو كان مغتصباً لموقع المسؤولية .

هـ ـ إن الظاهرة السياسية ذات منطلقات غريزية ، فهي تبدأ من منشئها برغبة وإرادة غريزية ، تتبلور في عقل الإنسان وترتبط مباشرة بجوارحه التي تحركها الغريزة ، وبعد ذلك ترتقي الظاهرة لتجد محركاتها في الفكر والعقل والعاطفة ولكنها تظل غريزية في منابعها ومنطلقاتها ، ثم إنها في ديناميكياتها تحرك الإنسان نحو الفاعلية أو الفعالية لهدف قضاء الحوائج وتلبية متطلبات الغرائز ، وتظل في جوهرها ونواتها ذات صبغة غريزية تتعلق بحب السيطرة أو إظهار الفاعلية أو الفعالية والتميز على الآخرين والسعي نحو قضاء الحوائج والمتطلبات وكلها أمور غريزية صرفة .

و ـ الظاهرة السياسية في جانب منها ذات صبغة فكرية ، فهي بالرغم من منطلقاتها الغريزية إلا أنها ترتبط في جانب مهم منها بالفكر الذي يعتمد على خاصيتي الإدراك

والوعي من أجل بناء منطلقات الحركة ، فإذا كانت الغريزة تحرك الجوارح لدي الإنسان باتجاه منطلقات الظاهرة فإن العقل يجد له مساحة لا بأس بها من أجل المشاركة في بناء الإطار الفكري للظاهرة ، ذلك الإطار الذي يتسع ويتعمق كلما تتطور الظاهرة ، فهي تبدأ غريزية بسيطة ثم تنتهي فكرية راقية معقدة .

ز ـ يكمل الجانب الفكري في الظاهرة جانب آخر سلوكي ، فالفكر والسلوك هما مجمل حياة الإنسان في كافة مراحل تطوره منذ ظهوره علي سطح الأرض وحتى الآن فالفكر برز في حياة الإنسان الأولية بسيطاً محدوداً ، ثم تطور مع تطور تلك الحياة إلى أن أصبح راقياً عميقاً ومعقداً في ذات الوقت ، وقد جاء السلوك تابعاً للفكر في الصفات والخصائص والتطور ، وإذا كان للظاهرة السياسية جانبها الفكري فإن لها كذلك جانبها السلوكي ، فالجانب الفكري يبدو أولاً متبلوراً في الرغبة والإرادة في الفاعلية أو الفعالية ثم مدعوماً بالمقدرات والمكنات التي منها ما هو خارج عن ذات الإنسان ومنها ما هو داخلي نابع من ذات الإنسان ومرتبطاً كذلك بالفكر والعقل ، ويتبع الجانب الفكري ويرتبط به جانب آخر سلوكي يتعلق بتصرفات وأفعال الإنسان في سعيه نحو موقع المسؤولية ، وفي ممارسته لمهام وتبعات تلك المسؤولية، وفي ممارسته لصلاحيات تلك المسؤولية ، وفي اختياره للمسؤول إذا قدّر له ذلك ، وفي صراعه علي موقع المسؤولية ، وفي مشاركته للمسؤول إذا أمكن .

ح ـ الظاهرة السياسية ظاهرة تجريبية تعتمد في دراستها ومتابعتها وتحليلها علي الوقائع والتجارب التاريخية ، فالتاريخ هو المنجم الذي تستخرج منه الظاهرة وتنقى من شوائبها ، ولا بد من متابعة الظاهرة وتلمسها عبر ذلك التاريخ ، فهي ليست تنظيراً وليد الفكر أو القريحة ، وليست طرحاً رغبياً أو إفرازاً للعقل الفردي أو الجماعي ، ولكنها تجربة

إنسانية قدمنها الإنسان ، فهو فاعلها والمجتمع حاويها وإطارها والتاريخ سجلها والناطق بها عبر وقائعه وأحداثه .

ط ــ لقد بدت الظاهرة السياسية لمن حاولوا دراستها وتحليلها انتقائية نخبوية نتيجة أخطاء وقعوا فيها ، فبدت انتقائية الفعل عندما حاول الدارسون التركيز على الفعل المثالي النموذجي دون الآخر الواقعي المختل ، ثم بدت انتقائية المكان عندما تم متابعة الظاهرة في تكوينات بشرية ذات أنماط حضارية بدائية ، أو في تكوينات بشرية ذات أنماط حضارية متقدمة وراقية . وأخيراً بدت انتقائية الزمان عندما تم متابعة الظاهرة في حقب تاريخية مزدهرة وأخري مظلمة ، أو في حقب حديثة وأخرى غابرة ، وعليه فلا بد من إخلاء الظاهرة عند متابعتها من هذه النظرة الانتقائية والتعامل معها من خلال تحليل متسق متوازن متصل عبر الزمن لإبراز كافة الخصائص علي امتداد ذلك التاريخ .

ى ــ ترتبط الظاهرة السياسية في نطاق الفعل والحركة بالتفكير الرغبي المذهبي والمرجعيات النظرية والمنطلقات الفكرية ، وهنا يتم التعامل مع الظاهرة على أنها أفعال وتطورات ينبغي أن تتم بشكل وبكيفية معينة تتحدد وفق المرجعيات النظرية والمنطلقات الفكرية للمتعامل مع الظاهرة ، ومن ثم تفسر الظاهرة وتشكل أفعالها وفق تلك المرجعيات والمنطلقات التي تختلف دوماً من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر .

ك ــ إن التعامل والتعاطي مع الظاهرة السياسية كأفكار ونظريات يختلف عن التعامل والتعاطي معها كوقائع وتصرفات وسلوكات ، كذلك فإن الذين أفرزوا وأخرجوا الظاهرة السياسية كأفكار يختلفون عن أولئك الذين أدوها كأدوار وأفعال ، بل إن الفرد الواحد يختلف عندما يفكر في الظاهرة السياسية عنه عندما يقوم بأفعال تعكس الظاهرة السياسية ،

فالنظر والفكر فيها يقدم المثال والنموذج في حين أن الواقع والفعل يقدم التجربة الواقعية بما لها وما عليها .

ل ـ الظاهرة السياسية تعكس ثقافة أفراد التكوين البشري ، فالظاهرة السياسية في القبيلة أو العشيرة تعكس رؤية ذلك التكوين البشري ، والرؤية نابعة من منطق ثقافي يخص جماعة من البشر ، كيف يحيون ، كيف يرتبون وينظمون شئونهم ، كيف يشاركون في السياسة والحكم . . إلخ .

م ـ في ذات الوقت تعكس الظاهرة السياسية النمط الحضاري السائد أو المتطور مرافقاً لعمليات التحليل عبر التطور الزمني ، وعليه فكما للظاهرة بعد ثقافي لها كذلك بعد حضاري ، والأول يتصل بالفكر والثاني يتعلق بالسلوك والفعل ،

ن ـ أخيراً الظاهرة السياسية ظاهرة أخلاقية مثالية من الناحية الموضوعية المجردة فهي تجنح نحو الأخلاق في كافة مفرداتها ومكوناتها ومراحلها المتطورة عبر التاريخ فمثلاً ترسم صفات مثالية في الطموح المؤهل للمسؤولية ، كذلك لا تري في الصراع وسيلة لحل مشكلة تعدد الطموحين المؤهلين بل تزكي الاختيار ، كذلك يشترك أفراد المجتمع في المسؤولية ـ الشورى ـ وفي صياغة الأيديولوجية ، والقانون والنظام والمجتمع .

خامساً : علاقات الظاهرة السياسية بالظواهر الاجتماعية الأخرى :

منذ نشوئها وتبلورها والظاهرة السياسية على علاقة عضوية وطيدة بكافة الظواهر الاجتماعية والإنسانية التي تمسها أو تلتقيها أو تعانقها منذ ذلك النشوء وحتى النضج والإيناع ،

ويمكن متابعة علاقات الظاهرة السياسية بغيرها من الظواهر الإنسانية والاجتماعية الأخرى من خلال الآتي :

أ ــ الظاهرة السياسية والظاهرة الإنسانية :

يُقصد بالظاهرة الإنسانية الإنسان كأهم مخلوقات هذا الكون العظيم ، وذلك الإنسان تميز بميزات كانت سبباً في أن يسمو على كافة المخلوقات وتسخر له وتدخل ضمن عناصر وجوده ، وهذه الميزات هو أنه يملك التفكير العقلي والعاطفة والوجدان والحس ثم السلوك والفعل ، وهذه السمات أو الخصائص الثلاثة أهلت وهيأت الإنسان لأن يملك حرية قبول التكليف ، وهي أهم نتائج تلك الخصائص والميز الأوحد للإنسان على كافة المخلوقات .

والظاهرة السياسية تلتقي مع الظاهرة الإنسانية في ثلاثة مواضع رئيسية : فهي تلتقي بها لأول مرة عندما تشرع الظاهرة السياسية في الظهور كرغبة وإرادة متغلغلة في ثنايا النفس ، ثم تلتقي بها ثانية عندما تتبلور الرغبة والإرادة في شكل فكرة يمكن تصورها في خلد الإنسان وعقله من خلال الإدراك والوعي والقدرة على القيام بترجمة الرغبة والإرادة إلى واقع عبر العمل الذي يشمل القول والفعل ، ثم يتم اللقاء الأخير عندما تنتقل الأفكار إلى عمل (قول أو فعل) على أرض الواقع ، وتصبح الظاهرة السياسية ماثلة في أفعال وسلوكات وتصرفات يقوم بها الإنسان .

إن الإنسان الظاهرة هو الفاعل الأساسي في الظاهرة السياسية ، فهو منشؤها ، ويمثل أهم دينامياتها ، ويظل على علاقته العضوية بها حتى يحل معها إلى وضعها النهائي ، فهي أي الظاهرة السياسية تخرج من الإنسان وتظل لصيقة به طوال وجوده .

ب ـ الظاهرة السياسية والظاهرة الاجتماعية :

الظاهرة الاجتماعية هي تلك الظاهرة التي تتعلق بتفاعلات الإنسان مع التكوين البشري الذي ينشئه ويعيش فيه ، ومعلوم قوة العلاقة بين الظاهرة الإنسانية سابقة التبيان والظاهرة الاجتماعية محل التوضيح . فكلاهما ضروري وحيوي للآخر ، بل يمكن القول بأن كليهما بالنسبة للآخر يعد أمراً حتمياً ، فلا وجود للإنسان بدون تكوين يقيمه من بني جنسه ويتفاعل معه ، والتكوين البشري لا يقوم بدون إنسان .

وبذلك فالظاهرة الاجتماعية هي الأساس والأصل لأنها قدمت الإطار العام الذي يحوي بداخله كافة الظواهر الأخرى حتى الظاهرة الإنسانية نفسها ، وبعد تبلور الظاهرتين الأساسيتين معاً تشرع الظاهرة السياسية مباشرة في التبلور لتكتمل هذه الثلاثية الحيوية ويتحدد ترتيب الظاهرة السياسية في سلم ترتيب ظواهر الوجود الإنساني في الكون .

وعندئذ يرتسم دور الظاهرة السياسية في تفعيل دور الإنسان داخل تكوينه الذي أنشأه ليصبح الفاعل في ذلك التكوين من خلال رغبته في ذلك وإرادته ثم قدرته التي يصممها من خلال ما أوتي من مقدرات ومكنات مادية ومعنوية ، ومن ثم يصل إلى موقع المسؤولية عن ذلك التكوين ، وهكذا تكتمل كافة مفردات الظاهرة السياسية وكأنها حلقة وصل بين الظاهرتين الإنسانية والاجتماعية .

ج ـ الظاهرة السياسية والظاهرة المجتمعية :

الظاهرة المجتمعية تتعلق تحديداً بتطور التكوين البشري من حالة إلى أخرى ، وهي ترتبط بالظاهرة الاجتماعية ارتباطاً عضوياً ، فالمجتمع هو خلاصة الظاهرة الاجتماعية ، وهو

جهد الإنسان الهادف نحو الاستقرار والرقي ، فظاهرة المجتمع إذن هي تنظيم وترتيب التكوين البشري في شكل معين .

وإذا كان ما تقدم هو شأن العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة المجتمعية ومن ثم الظاهرة الإنسانية كظواهر متداخلة ومترابطة فإن الظاهرة السياسية ترتبط هي الأخرى بالظواهر الثلاثة وتتماس مع الظاهرة المجتمعية في كونهما متداخلتين ، فالظاهرة المجتمعية هي الحاوي والإطار الجامع للظاهرة السياسية ، وهي كذلك تعكس بشكل مستديم كافة تفاعلات الظاهرة السياسية وتستفيد منها وتتطور بفعل تلك التفاعلات ، ولعله يلاحظ أن المجتمع دوماً صدى للظاهرة السياسية في كافة الاتجاهات .

د ـ الظاهرة السياسية والظاهرة الثقافية :

الظاهرة الثقافية ظاهرة تتعلق بعدة عناصر متداخلة تكّون مزيجاً فكرياً عقلياً يعكس وجهة نظر ورؤية جماعة من الناس في الكون والحياة ويفسر كافة عناصر الوجود وظواهره .

وتتماس الظاهرة السياسية دوماً في كافة تفاعلاتها مع الظاهرة الثقافية ، فمن حيث المنطلقات نجد أن جانباً مهماً من منطلقات الظاهرة السياسية ذو طبيعة فكرية ثقافية فالرغبة والإرادة لابد أن يسندهما العقل والفكر ، ثم إن المقدرات الدافعة للرغبة والإرادة هي الأخرى في جانب منها عقلية فكرية ، وأخيراً تتجسد مخرجات المسؤولية في مخرجات عقلية فكرية تمثل رؤية المجموع وسبل تفكيره وتتجلى في الأيديولوجية والقوانين والتشريعات والأنظمة بكافة أنواعها ونشاطاتها .

هـ ــ الظاهرة السياسية والظاهرة الحضارية :

إذا كانت الثقافة فكر يعبر عن رؤية فإن الحضارة سلوك مبني على ذلك الفكر وتلك الرؤية ، وينصرف إلى التعامل والتفاعل مع عناصر الوجود في كافة مناحي الحياة .

والظاهرة السياسية في كثير من مفرداتها وتفاعلاتها هي بمثابة تعاملات وتعاطيات مع عناصر الوجود وموجودات الكون ، فهي تلتقي إذن بالحضارة في قوامها وجوهرها ، ثم تعانقها في تفاعلاتها وتعاملاتها ، وأخيراً تذوبان في مزيج واحد يثمر أشكال الحضارة ونماذجها ، وهنا تتداخل بشكل ملفت مجموعة الظاهرة سابقة التبيان بدءاً بالظاهرة الاجتماعية فالظاهرة الإنسانية ثم الظاهرة المجتمعية فالظاهرة الثقافية فالظاهرة الحضارية وأخيراً الظاهرة السياسية .

و ــ الظاهرة السياسية والظاهرة التعبدية :

الظاهرة التعبدية هي ظاهرة تتعلق بإحساس الإنسان الغريزي الذي يصاحبه دوماً وينصرف إلى وجود قوة خفية خارقة مطلقة تغيب عن حواسه ومدركاته ولكنها لا تفارق فكره وخياله تتحكم في كافة مجريات حياته وينزع نحو الخضوع لها والإذعان وهو دائم البحث عنها ، ويظل الإنسان هكذا طيلة حياته في حالة بحث عن خالقه وخالق الكون من حوله والمُجري لكل الأمور والشؤون إلى أن يصل في نهاية ذلك البحث إلى اعتقاد بوجود ذلك الخالق فيكمل حياته عابداً له .

وتبدأ أول التماسات بين الظاهرة السياسية والظاهرة التعبدية فيما يتعلق بالفاعلية في التكوين البشري ، وكذا بالمسؤولية حيث يكون الفاعل ثم المسؤول هو أول المهتمين بالتفكير

في الإله الخالق ، ويتبنى هذه المهمة ضمن مسؤولياته ، وربما أولها وأهمها ويتدرج إزاء هذه المهمة بادئاً من الدعوة إلى إله بعينه ، ومنتهياً بإعلان أنه الإله ! مروراً بمهمة الوساطة بين الإله وبين الناس ، ومن ثم يصبح المسؤول متبوع بخصوص الظاهرة التعبدية والظاهرة الدينية عموماً ، حيث يصبح الناس في التكوين البشري تبعاً له .

إن مسألة التفكير في الإله الخالق التي تعد سمة غريزية في الإنسان قد ارتبطت بشكل مباشر عبر التاريخ البشري بالفاعلية والمسؤولية في التكوينات البشرية المختلفة ، فهم قبلة الناس وقادتهم وأسوتهم في هذا التفكير ، مكنتهم مكانتهم وموقعهم من القيام بدور فعال في هذا التفكير ، فقد استغلوا هذه الوضعية في الترويج لأنفسهم على أنهم المسؤولون عن الاتصال بالإله وهم وسطاؤه والوسائل إليه ، ومن ثم ارتفعت وسمت منزلة هؤلاء المسؤولين وأضيف ذلك إلى رصيدهم الذين وسّدوه من قبل كفاعلين ومسؤولين ، وتطور الأمر إلى درجة أن تداخلت المسؤوليات واختلطت الفعاليات وأصبح المسؤولون يستمدون فاعليتهم ومسؤوليتهم من علاقتهم بالإله فأضحوا ظل الله في الأرض .

وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد من الالتباس والخلط عمد المتضررون من هذه الوضعية إلى محاولات جادة من أجل فصل الفعالية والمسؤولية في المجتمع أو التكوين البشري عن تمثيل الرمز التعبدي أو الديني وهو ما سمي بفصل الدين عن الدولة ، ودارت في هذا السياق جولات شرحها يطول ولعلها معلومة للجميع ، وقد انتهت بالفعل إلى تصفية الفعالية والمسؤولية في التكوين البشري من شوائب وإرسابات تمثيل الرمز التعبدي أو الديني .

إلا أن الأمر الذي لا مراء فيه لأنه حقيقة ثابتة هو أن الشرائع الإلهية لها وجهتها ورؤيتها في السياسة والحكم أو في الظاهرة السياسية على إطلاقها ، لأن تلك الشرائع تمثل نظماً اجتماعية متكاملة .

سادساً : ضبط وتأصيل الظاهرة السياسية :

يُقصد بالضبط في هذا السياق الفكري وضع القواعد والأسس الصحيحة للتعامل مع الظاهرة السياسية ، وذلك مراعاة لخصوصيات تلك الظاهرة ، أما التأصيل فيقصد به البحث عن الأصول والجذور التي تنطلق منها وتمر بها الظاهرة إلى أن تتبلور في شكلها النهائي الذي تبدو عليه ، وكما يتم التعامل معها على أساسه ، والآن يمكننا ضبط وتأصيل الظاهرة السياسية من خلال مجموعة من الضوابط متدرجة ومرتبطة منطقياً على النحو التالي :

أ ــ تحديد المنطلقات التجريبية :

المنطلق التجريبي هو منشأ الظاهرة وهي في طور الحركة ، ويتوزع المنطلق التجريبي للظاهرة السياسية على مسارين : مسار التطور التاريخي الزمني ، ومسار التطور الاجتماعي المكاني ، فعلى المسار الأول ينبغي تتبع الظاهرة بوصفها فعل وحركة تنتقل عبر الحقب الزمنية المتعاقبة فتزداد نضجاً إلى أن تصل إلى تبلورها في شكلها النهائي ، وعلى المسار الثاني مسار التطور الاجتماعي المكاني يجب تعقب الظاهرة داخل التكوينات البشرية المتطورة من مكان إلى آخر ومن نمط حضاري إلى آخر على ظهر الأرض .

ب ــ تحديد المنطلقات الإنسانية :

بالإضافة إلى المنطلقات التجريبية الخاصة بالظاهرة السياسية والمتعلقة بالطور التاريخي الزماني والطور الاجتماعي المكاني الحضاري ثمة المنطلقات الإنسانية التي تتعلق بالإنسان الفاعل في الظاهرة ، حيث تصدر عنه نواة أو بذرة الظاهرة في شكل رغبة وإرادة ثم قدرة على الفعل والحركة وتحمل المسؤولية ، وهذه المنطلقات يجب تحديدها بدقة .

ج ــ تحديد ديناميات الظاهرة :

كذلك ينبغي تحديد محركات ومحفزات الظاهرة السياسية والتي تتمثل في المقدرات والمكنات التي تتكتل وراء الظاهرة ثم تندمج معها بشكل يصعب فصلهما لتصبح بعضاً من الظاهرة ، وتأخذ المقدرات والمكنات شكلين : الأول مادي ملموس ، والثاني معنوي محسوس يدرك بالعقل .

د ــ تحديد مفردات الظاهرة :

من الأهمية بمكان تحديد مفردات الظاهرة السياسية بشكل دقيق وتحديد علاقات تلك المفردات ببعضها وتسلسل ظهورها عبر الزمن ، فمثلاً مفردة الرغبة التي تمثل أول المفردات ظهرت في بداية نشأة الإنسان مرتبطة بالغرائز الإنسانية ، ثم تبعتها الإرادة وقد ارتبطت هي الأخرى عند ظهورها بالغريزة ومتطلباتها ، ثم يعقب ذلك مفردة القدرة والمكنة ، وينتهي الأمر بالظاهرة إلى المسؤولية الأولى في التكوين البشري وما يرتبط بها من مهام وتبعات وصلاحيات .

هـ ــ تحديد تفاعلات الظاهرة :

أيضاً ينبغي تحديد التفاعلات التي تتم بين مفردات الظاهرة والمحيط الذي نشأت وتبلورت فيه وهو التكوين الاجتماعي ، فكل مفردة من مفردات الظاهرة تتفاعل مع المفردات الأخرى ثم تتفاعل مع المتغيرات التي يضمها التكوين الاجتماعي ، وكلا النوعين من التفاعلات يساعد على نضج الظاهرة وتطورها وترسخها في التكوين الاجتماعي .

و ــ تحديد المرجعيات الفكرية :

ينبغي لضبط وتأصيل الظاهرة السياسية تحديد المرجعيات الفكرية التي يستند إليها ذلك الضبط والتأصيل ، وثمة نوعان من المرجعيات ، النوع الأول ينصرف إلى المرجعيات العقلية المزوجة بالموروثات الثقافية والحضارية ، وهي تعتمد على العقل البشري وما يدعمه من موروث ثقافي وحضاري ومؤثرات اجتماعية مختلفة ، النوع الثاني يذهب إلى المرجعيات الشرائعية المنزلة من عند الله ، وهذه المرجعيات تتعامل مع الظاهرة وفق معايير وضوابط وسياقات محددة يضيق إزاءها هامش حركة العقل البشري ، ويقتصر دوره على الاستنباط من تلك المرجعيات والمضاهاة مع الواقع والخلوص إلى نتائج ومترتبات عقلية منطقية .

ز ــ تحديد مناهج البحث الملائمة :

البحث في الظاهرة السياسية ومتابعتها يحتاج إلى مناهج بحثية تلائم تلك الظاهرة وتتفق مع طبيعتها وتناسب خصوصياتها ، وتتسم تلك المناهج بالابتكار والدقة والعمق والقدرة على التعامل مع أكثر من ظاهرة في وقت واحد ثم التعامل والتعاطي مع الظاهرة السياسية وهي في وضع الحركة والتفاعل ، كذلك تحتاج المناهج البحثية بالمواصفات المتقدمة نوعية من الباحثين لديهم فهم واستيعاب دقيقين للظاهرة السياسية وعلى قدر يعتد به من التخصص والتضلع .

سابعاً : الحقول المعرفية للظاهرة السياسية :

الحقول المعرفية للظاهرة السياسية ترتبط بمفردات الظاهرة وتطورها وتفاعلاتها ، ومتابعة تطور مفردات الظاهرة يفرز لنا حقولاً معرفية متتابعة على النحو التالي :

التكوين البشري الذي يستوعب الظاهرة ومفرداتها وتفاعلاتها يطرح حقلاً معرفياً مهماً هو حقل الاجتماع عموماً ، ويرتبط به حقل الاجتماع السياسي حيث تفرز الظاهرة مفرداتها وآثارها وتفاعلاتها وتسحب سماتها على الظواهر التي تتماس معها .

ثم يبدو حقل معرفي آخر خاص بالظاهرة السياسية هو الفكر السياسي الذي يتجسد فيما كتبه مفكرو كل عصر عن الظاهرة السياسية في ذلك العصر وصفاً تفصيلياً دقيقاً مدعوماً برؤى خاصة ووجهات محددة من إنشاء هؤلاء المفكرين .

وتأتي النظرية السياسية بوصفها حقل معرفي مهم من حقول الظاهرة السياسية ، وهي تنصرف إلى ترتيب الأفكار السياسية كما أفرزتها توجهات المفكرين وفق أصول وقواعد في شكل أطر فكرية تستوعب مفردات الظاهرة وتفاعلاتها وكيفية تطورها وكذا تناول القيم السياسية والمبادئ والمثل التي تتسم بها الظاهرة .

أما حقل النظم السياسية فيمثل حقلاً معرفياً ثرياً من حقول الظاهرة السياسية وهو يتعقل بوضع النظرية السياسية على أرض الواقع في شكل حركة وتفاعلات ، وتمثل النظم السياسية أهم أدوات الحركة السياسية ويرتبط بها التنظيم السياسي والسلوك السياسي .

ويفرز النظام السياسي حقلاً معرفياً جديداً يُعرف بالسياسة العامة التي تمثل أهم محركات النظام والتي تعبر عن قيامه بوظائفه ومهامه ، وتنقسم السياسة العامة إلى سياسة داخلية وأخرى خارجية ، وتمثل السياسة الخارجية امتداداً للظاهرة السياسية خارج التكوين البشري حيث تلتقي السياسات الخارجية لكل التكوينات البشرية في معترك مشترك يُعرف بالمجتمع الدولي ، ومن حركة تلك السياسات في ذلك المعترك يتشكل قوام العلاقات الدولية الذي يتراوح بين التعاون والصراع .

ثامناً : تحقيق عناصر الظاهرة السياسية في الطرح الإسلامي :

بالرغم من تفرد الوجهة الإسلامية إزاء الظاهرة السياسية وبروزها في شكل بناء متكامل من المفردات إلا أنه يحسن بنا أن نستطلع بشكل سريع ومقتضب الرؤية الإسلامية تجاه عناصر الظاهرة السياسية بالأسلوب والشكل الذي أوردناه فيما مضى من هذا المبحث وذلك على النحو التالي :

أ ــ الإنسان :

الإنسان هو الفاعل الرئيسي في الظاهرة السياسية ، ويعلي الإسلام من شأن الإنسان ويجعله سيد المخلوقات ومن سُخرت له الموجودات ، ومن ثم يؤمل على الإنسان أن يقوم بدور مهم في هذا الكون ينطلق من وضعه المميز السابق الإشارة إليه ، وقد زوده الخالق سبحانه وتعالى بالمنهج الذي يمكنه من التعامل مع ذلك الكون ، ويقوم ذلك المنهج على مستويين من التعامل ، المستوى الأول هو مستوى السلام حيث تنشأ علاقة تبادلية بين الإنسان وبين المخلوقات والموجودات في الكون ، فهذه المخلوقات والموجودات مسخرة للإنسان تعطيه عناصر الوجود وتمنحه أسباب الحياة والتفاعل والتطور وهو في مقابل ذلك يحسن استخدامها فيما جاءت من أجله ولا يحولها عن مراد الله من وجودها ، ولكن لا ضير في أن يطورها ويطور عطاءها إلى المزيد من التقدم والازدهار ، المستوى الثاني وهو مستوى الإحسان حيث تنشأ علاقة من طرف واحد ، فلا يكتفي الإنسان بالعلاقة التبادلية في المستوى السابق بل يزيد على ذلك حيث يعمد إلى الإحسان إلى المخلوقات والموجودات فيقدرها حق قدرها لأنها عطاء الخالق جل وعلا .

وبناء على هذه النظرة للإنسان بين الإسلام أن ذلك الإنسان جدير بأن يكون فاعلاً وفعالاً في التكوين البشري لأنه مكرم من الله ، ولأنه يملك الرغبة والإرادة من أجل الفاعلية والفعالية ، ولأنه يملك كذلك مقدرات العقل الذي يهديه إلى منهج الله وليس لأنه يملك المقدرات المادية العرضية الزائلة .

ب ــ التكوين البشري :

أشارت المرجعيات الإسلامية إلى كافة أشكال التكوين البشري التي عرفتها الإنسانية منذ بدء الخليقة ، فأشارت إلى الأسرة والفصيلة والعشيرة والقبيلة والقرية والمدينة بشكل صريح ثم أشارت من طرف خفي إلى أن التكوين البشري المعروف بالقبيلة يتجسد في نمط حضاري معين هو القرية والمدينة ، وأن هذا المزيج يشكل ما يعرف بالدولة في الأزمنة المعاصرة ، كما أوضحت المرجعيات الإسلامية أن التكوين البشري بأشكاله المختلفة عليه أن يتمسك بمنهج الله الذي يأتي من الخالق بواسطة الرسل والأنبياء ، وبهذا يصبح ذلك التكوين غاية في الصلاح ، ويطور حضارته ومدنيته وعمرانه ، أما إذا كان غير ذلك فسوف تكون نهايته مخزية ويصبح عبرة لمن يعتبر .

ج ــ الرغبة والإرادة :

تنظر المرجعيات الإسلامية لمفردة الرغبة والإرادة ضمن إطار الظاهرة السياسية نظرة خاصة ومميزة ، فهي نظرة قائمة على المثالية والخيرية والصلاح ، وتستهدف دوماً الفضيلة والخير والالتزام بمنهج ثابت ومحدد هو منهج الله الذي حوته تلك المرجعيات ، فالرغبة لا تتبلور إلا في الخير لكل الناس بما فيهم أفراد المجتمع المسلم ، وهذه الرغبة وبهذه الكيفية ينبغي أن تتشكل في صدور كل الناس وسرائرهم فهي نية فعل الخير بكل أشكاله وعلى كافة

مستوياته ، والإرادة هي عزم ومضاء على إنفاذ الرغبة وتطبيقها في أفعال وسلوكات . وهي دوماً قرينة الرغبة وتتسم بنفس سماتها وتتوفر لدى كل مسلم ، ومعنى ذلك أن الوجهة الإسلامية تفرض توفر الرغبة والإرادة بالمواصفات الخاصة لدى كل مسلم ، ولكنها في ذات الوقت لا تغفل الفروق الفردية بين كل مسلم وآخر فيما يتعلق بالرغبة والإرادة ، وينبغي أن يُعلم أن الفروق هنا في الدرجة وليست في النوع أي توفر الرغبة والإرادة ، فالجميع يملك الرغبة والإرادة هكذا يكون كل المسلمين ، ولكن يفترق المسلمون فيما بينهم في قوة الرغبة ومضاء الإرادة ، وهذا يرجع إلى سنن الله في خلقه وناموسه في كونه .

د ـ الفعالية :

الرغبة والإرادة وازعان يتفلغلان في أعماق النفس البشرية ، وهما في نفس المسلم لهما سمات خاصة ، جماعها الفضيلة والخير والإيثار ، تتجليان في نزعة الفعالية وهو النهوض بأفعال وسلوكات تستهدف الفضيلة والخير والصلاح وفق منهج الله ، وتفترض الوجهة الإسلامية أن تتوفر الفعالية مقترنة بالرغبة والإرادة لدى كل مسلم في المجتمع المسلم ولكن الفارق الفردي يبرز مرة أخرى بصدد الفعالية كما برز من قبل بخصوص الرغبة والإرادة ، وتحتكم الفروق الفردية إلى جملة من المقدرات والمكنات لها طابعها الخاص وتوجهاتها المتفردة وذلك على النحو الموضح فيما يلي .

هـ ـ المقدرات والمكنات :

كذلك تعرف الظاهرة السياسية من الوجهة الإسلامية مفردة المقدرات والمكنات التي تدعم الفعالية التي يحرزها المسلم ليقوم بدوره في المجتمع ولكن بترتيب خاص وكيفية معينة ، فهناك مقدرات ومكنات روحية أساسية أصيلة تتعلق بالإيمان والتقوى والصلاح وكل صفات

الفضيلة . وهناك مقدرات ومكنات مادية ثانوية مساندة تتعلق بسلامة الحواس وقوة البدن والذكاء والشجاعة والإقدام والعلم ، ومن جماع هذه المقدرات والمكنات تترسخ لدى المسلم الفعالية في المجتمع الإسلامي .

و ــ المسؤولية :

يُفترض وفق الطرح الإسلامي أن تتوفر الفعالية في عدد لا بأس به من أفراد المجتمع المسلم ، وفي هذه الحالة ينبري للمسؤولية عدد كبير ، وكل مؤهل لتلك المسؤولية على يقين من أنها واجب وتكليف لخدمة ذلك المجتمع وفق منهج محدد وواضح .

ز ــ اختيار المجتمع للمسؤول :

دور المجتمع المسلم في الظاهرة السياسية وفق الطرح الإسلامي أصيل وفعال وحاسم عكس الوضع في الطرح التجريبي التاريخي . فإزاء تعدد من هم مؤهلون ومستعدون لتحمل المسؤولية في المجتمع المسلم يبرز دور المجتمع في اختيار المسؤول ، وهو اختيار نزيه مجرد من المحاباة أو الهوى أو نعرات القربى والقبلية وما إلى ذلك ، فالمجتمع إذن هو المرد النهائي والمرجع الأساسي في اختيار المسؤول .

ح ــ الصلاحيات :

يحتاج المسؤول إلى مجموعة من الأسانيد الداعمة لقيامه بواجباته واحترامه وتقديره للمسؤولية ، ومن ثم يمنحه المجتمع جملة من الصلاحيات تمكنه من ذلك ، ويتعامل المسؤول مع تلك الصلاحيات بحذر شديد ، فلا يسيء استخدامها تحت أي شكل من الأشكال ، وتلك الصلاحيات هي التي استقر الفكر الموضوع على تسميتها بالسلطة ، وهذه

اللفظة لا يعرفها الطرح الإسلامي الخاص بالظاهرة السياسية على الإطلاق ، وإنما أقحمت عليه إقحاماً من الأفكار الدخيلة في العصور المتأخرة .

ط ــ تداول موقع المسؤولية :

موقع المسؤولية من وجهة نظر الطرح الإسلامي ليس حكراً على شخص بذاته أو فرد بعينه ، فهو مكفول لكل من لديه الرغبة والإرادة والفعالية المدعومة بالمقدرات والمكنات ، ويبقى المعيار الحاسم والفيصل النهائي لاختيار أفراد المجتمع المسلم ، وهكذا ينبغي أن يتم تجديد اختيار المسؤول كل فترة ، حيث تتاح الفرصة لكافة المؤهلين لموقع المسؤولية بما فيهم المسؤول نفسه ، ولا يمكث المسؤول في موقعه إلا بتجديد اختياره من قبل أفراد المجتمع .

ي ــ الاتفاق ــ عقد البيعة :

في هذه المرحلة تبرز مفردة مهمة من مفردات الظاهرة السياسية في الطرح الإسلامي وهي الاتفاق أو ما يعرف بعقد البيعة بين المسؤول من ناحية وبين أفراد المجتمع الذين اختاروه لموقع المسؤولية من ناحية أخرى ، وهذا العقد بمثابة مبايعة يلتزم فيها المسؤول كطرف باحترام تبعات المسؤولية وهي الالتزام بالمنهج المتفق عليه في الوقت الذي يلتزم أفراد المجتمع كطرف بالسمع والطاعة .

ك ــ المنهج الإسلامي :

موضوع عقد البيعة بين المسؤول المختار وأفراد المجتمع يعد نقطة فارقة في الظاهرة السياسية من وجهة النظر الإسلامية ، وهو ما يعرف بالمنهج الإسلامي الذي يتحدد في العمل وفق

شرع الله في كل الأمور والشؤون ، ومن ثم فقد بات المسؤول محكوماً في كافة تبعات ومهام مسؤوليته بقواعد وحدود شرعية .

ل ــ الطاعة من المجتمع شريطة الالتزام من المسؤول :

كذلك تبرز إحدى خصوصيات الظاهرة السياسية في الطرح الإسلامي وهي مسألة غاية في الأهمية تتبلور في العلاقة المتبادلة بين المسؤول وأفراد المجتمع وهذه العلاقة تقوم على أساس أن الطاعة من المجتمع مشروطة ومتوقفة على الالتزام من المسؤول بالمنهج المتفق عليه في عقد البيعة .

م ــ الشورى :

منذ أن برزت الظاهرة السياسية في الطرح الإسلامي وهي محتضنة لمفردة مهمة افتقدتها الظاهرة السياسية في التجارب التاريخية وهي مفردة الشورى المناظرة لمبدأ الديمقراطية في التجارب التاريخية والتي لم تتبلور إلا حديثاً ، والشورى مفروضة على كل من المسؤول والمجتمع ، وليست تفضلاً من أحدهما على الآخر بل هي مفردة أصيلة في الظاهرة السياسية من وجهة نظر الإسلام وبدونها تفقد الظاهرة معظم وجودها وكيانها . فالمسؤول لا يقطع أمراً لا نص فيه من قرآن أو سنة إلا بالرجوع إلى المؤهلين للشورى من أفراد المجتمع.

ن ــ إن ثمة سمة جامعة مانعة للظاهرة السياسية من وجهة نظر الطرح الإسلامي ، تتمثل هذه السمة في كون الظاهرة السياسية الإسلامية ظاهرة أخلاقية بالأساس ، فكل مفردات الظاهرة تتسم بتلك السمة من منطلقاتها وتفاعلاتها وحتى مصباتها ، فهي إذن أخلاقية دائماً وأخلاقية جميعاً ، فحتى المفردات ذات الطبيعة الغريزية تخضع في نهاية المطاف للأخلاق التي يتسم بها عموم الظاهرة .

المبحث الثالث

الظاهرة السياسية في الإسلام

إذا كنا في المبحث الأول قد ألمنا إلماماً سريعاً بمفهوم وماهية وموضوعات وتطور الظاهرة السياسية في الفكر البشري الموضوع ، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الظاهرة كما يراها عقل مسلم محصّن بالمرجعيات الشرعية ومسيّج بالتوجيه الإلهي ، نتحول في هذا المبحث إلى تناول نفس الظاهرة في الإسلام ، وتحديداً في القرآن والسنة ، لنقف على ماهية الظاهرة ومفهومها ، حتى تسهل المقارنة وسيتم ذلك من خلال الآتي :

أولاً : تهيئة العقل لاستقبال آيات الله ، وتفسير الظواهر الطبيعية والإنسانية :

من المنطقي ونحن إزاء البحث في إحدى الظواهر الاجتماعية التي انتشرت وذاع صيتها وبرزت أهميتها المحورية في تصريف شئون المجتمع ، وتحريك ديناميات الجماعة ، ألا وهي الظاهرة السياسية ، أن نبدأ بالبحث عن هذه الظاهرة وتعقبها في مصدري التشريع الإسلامي : القرآن الكريم والسنة المطهرة .

وقبل البدء في عملية البحث والتنقيب عن الظاهرة المقصودة ، ينبغي الإشارة إلى أن الظاهرة محل البحث تتمتع بأهمية بالغة وقدر رفيع بين الظواهر الاجتماعية الأخرى وقد تبوأت هذه الظاهرة تلك المكانة انطلاقاً من دورها الرائد داخل الجماعة السياسية ، واستقطابها للظواهر الأخرى والتأثير فيها بشكل دائم ، وسيتضح ذلك من خلال التحليل والتفصيل .

كذلك وقبل الاستفتاح بالبحث عن الظاهرة السياسية في القرآن والسنة ، ينبغي الإبراق بإشارة أخرى مفادها أن الحق تبارك وتعالى قد حث أولي الألباب أو أولي النُهى أو الحكماء " من آتاهم جلّ وعلا الحكمة " أو الراسخين في العلم " الديني والدنيوي " أن يُعملوا جميعاً عقولهم ، ويستنفروا ما حباهم الله من نعمة العقل والتدبر والتفكير ، على استنباط أحكام القرآن الكريم ، وغاياته السامية في إصلاح أمور الناس ، في الدنيا والآخرة والتقاط الدلالات والمعاني .

وقد انزل الله في كتابه الكريم من الآيات المحكمات ، ما يكرّم العقل ويُعلي من شأن أصحاب العقول المستنيرة ، فيقول جلّ وعلا " كذلك يبين الله لكم آياته لعلّكم تعقلون "[1] ، فالخطاب موجه من الحق تبارك وتعالى إلى المؤمنين ، ليوضح لهم الهدف والغاية من وراء تبيان الآيات وإيضاحها ، وهو فهم هذه الآيات ، وتمرين العقل وتدريبه على الاستيعاب والاستفادة من تلك الآيات .

وفي موضع آخر يأتي قول الحق تبارك وتعالى " يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً وما يذكّر إلا أولو الألباب "[2] ، موضحاً أن الله يصطفي من عباده من ينعم عليهم بنعمة الحكمة ، والحكمة قد تعني العلم ، وقد تعني الفهم وشرح الصدر لاستقبال آيات الله في كونه ومخلوقاته ، والوقوف على أسرارها ، وقد تعني ذلك كله ، أما عن اصطفاء الله لعباده الذين ينعم عليهم بنعمة الحكمة ، فهو أمر في علم الله ، متروك لمشيئته وإرادته ، سبحانه لا شريك له في ملكه ، ولا معقب على حكمه ، والحكمة بمعناها المتقدم تعني الخير الكثير ، والنفع العميم ، والمصطفون بالحكمة ، والمختصون بخيرها

---

[1] سورة البقرة : ٢٤٢ .
[2] سورة البقرة : ٢٦٩ .

ونفعها ، هم الأقدر على التدبر والتذكر والتفكر فيما خلق الله ، فهم المالكون للعقول المفكرة ، والأفهام النيرة .

وقد أوضح العليم الحكيم كيفية تعامل الناس مع آيات القرآن في الآية التالية :" هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنّ أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنّا به كل من عند ربنا وما يذكّر إلا أولو الألباب "[1] ، ويتضح من هذه الآية الكريمة أن المتعاملين مع آيات الذكر الحكيم ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : الذين في قلوبهم زيغ :

وهم مرضى القلوب الذين يميلون وينحرفون عن الحق ، ويتبعون أهواءهم وشهواتهم ويحكّمونها عند تفسير آيات القرآن ، ويعمدون إلى التركيز على الآيات الخفيّات التي أستأثر الله بعلمها ، وتحتاج من البشر إلى نظر دقيق ، وفطرة سوية ، وهمّة علية ، حتى يتوصلون إلى علمها وتفصيلها ، وأولئك المنحرفون إنما يسلكون هذا السلوك المُشين تجاه آيات القرآن رغبة في إثارة الفتنة ، وزعزعة إيمان الناس ، والتشكيك في كتاب الله ، ورد الناس عن الدين القويم .

الصنف الثاني : الراسخون في العلم :

وهم العلماء المجتهدون ذوو النُهى الراجحة ، والآراء الرشيدة ، والأفكار السديدة ، وهؤلاء العلماء يعلمون بفضل الله تفسير المتشابه من الآيات القرآنية ، وذلك برده إلى المحكم من

---

[1]. سورة آل عمران : ٧ .

تلك الآيات ، وينطلقون في حجتهم من أن كل الآيات الكريمة ، المحكم والمتشابه ، هي من عند الله ، وما جاء من عند الله ، لا يمكن أن يخالف بعضه بعضاً .

الصنف الثالث : العوام :

وهم عامة الناس الذين يُلّمون بتفسير الآيات القرآنية إلماماً سطحياً غير عميق ، اعتماداً على أفهامهم البسيطة ، وعقولهم الساذجة ، وهم عندما يرغبون في التعمق في فهم معاني الآيات القرآنية ، يتلقون درسها وتفصيلها من لدن الراسخين في العلم .

مما تقدم يتبين أن فهم كتاب الله ، وتفسير آياته ، والإلمام بها يتطلب أمرين :

- الأمر الأول : إيمان قوي بالله ، يخلّص الفكر من عوالقه ، ويصّفي الذهن من شوائبه ، ويتركهما على الفطرة ، جاهزين لتلقي العلم الإلهي بنقاء وصفاء .

- الأمر الثاني : عقل راجح ، وعزم صارم على الاجتهاد في سبيل فهم آيات الذكر الحكيم ، ودرس معانيها ، وبثها بين الناس .

ولم يقتصر الأمر الإلهي على دراسة آيات الذكر الحكيم ، وتفسير معانيها ، بل انصرف كذلك إلى حث المفكرين والعلماء (أولي الألباب) على التدبر وتفسير الظواهر الطبيعية والإنسانية ، وجاء ذلك في قول الحق تبارك وتعالى " إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب "[1]، ويلاحظ أن عملية التدبر والتفكر والدرس ينبغي أن تقترن بذكر الله ، فالذكر الذي يتجلى في الصلة والقرب من الله ، يفتح الباب للتدبر والتفكر في ظواهر الكون والإنسان ، فجلاء القلب والبصيرة بذكر الله يقود إلى جلاء

---

[1]. سورة آل عمران : ١٩٠ .

الفكر والعقل لتدبر خلق الله " الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانك فقنا عذاب النار " .[1]

إن الكون مليء بالآيات والظواهر الطبيعية التي تحار إزاءها الأفهام ، كما أن الإنسان ذاته بمثابة مخزون زاخر من الدلائل والمعجزات الطبيعية والإنسانية في خلقه وخلقته ، وفي سلوكه وسيرته ، وقد ساق الحق تبارك وتعالى من آيات التنزيل ما يقطع في هذا الشأن فقال جلّ وعلا " سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد " .[2]

لقد حثنا الحق تبارك وتعالى على رصد الظواهر الكونية والإنسانية ، وتناولها بالدرس والتحليل ، والنتيجة النهائية لذلك ستُظهِر أن القرآن المنزّل من عند الله حق ، وما جاء به في شأن الظواهر الكونية والإنسانية حق ، فالله لا يغيب عن علمه شيء في الأرض ولا في السماء ، وهو مطّلع على كل شيء لا تخفى عليه خافية .

سبق وأوضحنا أن أداة التدبر والتفكير والدرس والتحليل في الظواهر الكونية والإنسانية هي العقل ، ولكن هذا العقل إذا شرع في القيام بمهمّته وهو مجرد ، غير محكوم بإطار للتفكير والتدبر ، وغير مُحصّن بمنطلقات أساسية ، وغير مزود بضوابط ومعايير دقيقة ، وغير مدعوم بمرجعية نهائية مطلقة ، فإنه سينطلق بدون كابح لجماحه أو مهذب لشططه وانفلاته ، فلابد وحتماً أن يسير في طريق الغواية والضلال .

---

[1]. سورة آل عمران : ١٩١ .
[2]. سورة فصلت : ٥٣ .

والإيمان هو الضابط للعقل البشري ، وحافظه من الشطط والزلل . فالراسخون في العلم هم الأقدر والأمثل للبحث في الظواهر الكونية والبشرية ، والظاهرة السياسية هي من أهم الظواهر الإنسانية الجديرة بالدرس والبحث ، فكيف يمكن استنباط تلك الظاهرة ، ودراستها في الإسلام .

ثانياً : مفهوم الظاهرة السياسية في مصدري التشريع الإسلامي [القرآن والسنة] :

الظاهرة السياسية هي ظاهرة تعنى بأرقي سلوك البشر ، وامثل طرق تفكيرهم ، ولهذه الظاهرة مدلولها ، ومعناها المميز في الإسلام ، تشريعاً وفكراً وممارسةً ، ولا يعنينا في هذا الموضع سوى مفهوم الظاهرة السياسية في مصدري التشريع الإسلامي [القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة] ، نتتبعها من خلال الآتي :

- الظاهرة السياسية في القرآن الكريم :

إن الظاهرة السياسية في القرآن الكريم تحمل في ثناياها وطياتها معاني كثيرة ، نفصلها فيما يلي :

– الظاهرة السياسية بمعنى التشريع والقضاء من عند الله :

التشريع والقضاء لله وحده ، فهو خالق الكون بما في ذلك الإنسان ، ومدبر شئونه ، فهو قيوم السماوات والأرض ، أعلم بالإنسان من نفسه ، والأقدر على الإحاطة بما ينفعه ويضره ، وعليه فقد صاغ له من الأحكام والتشريعات ، ما يحفظ له حياته ، وتستقيم به سلوكاته ، وقد ذكر رب العزة ذلك في قوله " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أُحلّت لكم بهيمة

الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد "[1]، هذه الآية الكريمة جاءت في موضع التشريع ، وإصدار الحكم لتبيان ما أحل الله وما حرّم ، وما فرض في القرآن كله من التكاليف والأحكام[2] " إن الله يحكم ما يريد " أي يقضي في خلقه بما يشاء ، لأنه الحكيم في أمره ونهيه[3]، العليم ببواطن الأمور .

إن التشريع وصياغة الأحكام هو أعلى مراتب الظاهرة السياسية ، ومن ثم فقد أوكلت مهمة التشريع والحكم لله ، الذي لا يعزب عنه شيء في الأرض ولا في السماء وفي ذلك يقول الحق تبارك وتعالى في محكم تنزيله " واتبع ما يوحى إليك ، وأصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين " .[4]

وفي هذه الآية أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلّم خاصة ، وعموم المسلمين من بعده بإتباع ما نزل من عند الله من أحكام وشرائع ، وبالصبر على مشاق التبليغ ، وصعاب الخلاف حول الحق ، حتى يقضي الله بين العباد ، ويفرق بين الحق والباطل ، فالله سبحانه خير من يفصل في الحكومة .[5]

– الظاهرة السياسية بمعنى الحكم في ما فيه خلاف ، وتصريف شئون الناس :

كذلك تعني الظاهرة السياسية في الإسلام أن الشرع الحنيف يُرجَع إليه في حال القضايا الخلافية ، لحسم الأمر والوقوف على الحق ، وقد نزل قول الحق تبارك وتعالى مبيناً وموضحاً هذا المعنى " كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل

---

[1]. سورة المائدة : ١ .
[2]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، المجلد الأول (بيروت ، دار القرآن الكريم ، ١٩٨٥) ص ٣٢٩ .
[3]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[4]. سورة يونس : ١٠٩ .
[5]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، ص ٦٠٠ .

معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءهم البينات بغياً بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم "[1]، فقد كان الناس أمة واحدة على الإيمان والفطرة المستقيمة ، فاختلفوا فيما بينهم[2] ، وتفرّقوا شيعاً وأمما عديدة ، عندئذ بعث الله الأنبياء ، لهداية الناس إلى الإيمان بالله ، وإبعادهم عن عذابه ، وأنزل مع الأنبياء الكتب السماوية ، لهداية البشر إلى الدين الحق الذي اختلفوا حوله ، ولم يختلف حول الدين الحق إلا الذين نزل عليهم الكتاب لإزالة الخلاف ، فبدلاً من أن يزيل خلافهم زاد اختلافهم فيما بينهم حسداً وظلماً ، لحرصهم على الدنيا ، وقلة إنصاف منهم[3]، أما الذين آمنوا ، فتولاهم الله برحمته ، وهداهم إلى الدين الحق ، دين الإسلام الذي أصبح ظاهراً على الدين كله وبات أساساً للحكم فيما فيه خلاف .

وربنا الفاصل بين الخلائق ، الحاكم فيما فيه يختلفون ، ينزل أحكامه وشرائعه على أنبيائه ورسله كي يبلغوها إلى عباده ، لتستقيم حياتهم ، وتستوي أمورهم ، وتتم معاملاتهم على العدل ، وفي هذا الصدد يأتي قول الحق تبارك وتعالى " قال رب أحكم بالحق وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون " .[4]

والهدف من شرائع الله وأحكامه ، هو إصلاح الخلق ، وصلاح البشر ، وسياستهم بشكل مثالي ، وفي ذلك يرد قول الله تعالى : " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلي أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً "[5] ،

---

[1]. سورة البقرة : ٢١٣ .
[2]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .
[3]. الإمام عبدالله النسفي ، تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل ، المجلد الأول (بيروت ، دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ) ص ١٣٥ .
[4]. سورة الأنبياء : ١١٢ .
[5]. سورة النساء : ٥٨ .

وهذا خطاب موجه من الحق تبارك وتعالى في ظاهر نصه إلى الولاة والحكام ، وكل من يتولّى أمراً من أمور الناس صغيراً كان أم كبيراً[1] ، أما باطن النص ، فيعم جميع الأمانات الواجبة على الإنسان ، من حقوق الله عزّ وجلّ على عباده ، ومن حقوق العباد بعضهم على بعض[2] ، وهدف الخطاب هو أداء الأمانة ، والحكم بالعدل ، والقضاء بالسوية والإنصاف ، وما ذلك إلاّ المنهج القويم والسياسة المثلى ، لتسيير شئون الناس ، وتصريف أمورهم .

ويأتي أمر الله تعالى إلى نبيه الكريم خاصة ، وإلى أولياء أمور المسلمين في كل زمان ومكان بأن يحكّموا شرع الله ، ويحكموا فيما بين الناس وفقاً له ، فيقول تعالى في محكم تنزيله " سمّاعون للكذب أكّالون للسحت فإن جاءوك فأحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين " .[3]

والحكم بغير ما أنزل الله ، عاقبته وخيمة ، والاحتكام لغير شرع الله ، فيه ظلم لآياته ، بالاستهزاء والاستهانة والتمرد عليها[4] ، وفي ذلك جاء قول الحق تبارك وتعالى " إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استُحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء ، فلا تخشوا الناس واخشوني ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون "[5] ، وهذه الآية وإن كان الظاهر من سياقها أن الخطاب فيها لليهود إلا أنها عامة في اليهود وغيرهم وكل آية وردت في الكفار ، تجر بذيلها على عصاة المؤمنين .[6]

---

[1]. النسفي ، تفسير القرآن الجليل ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٣٢٦ .
[2]. تفسير بن كثير ، المجلد الأول ، ص ٤٥٧ .
[3]. سورة المائدة : ٤٢ .
[4]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، المجلد الأول ، ص ٣٤٥ .
[5]. سورة المائدة : ٤٤ .
[6]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، المجلد الأول ، ص ٣٤٦ .

والتأكيد من الحق تبارك وتعالى على الحكم بكتابه العزيز ، ينبه الأذهان إلى أهمية هذا الكتاب في حياة الناس ، ودوره الأساسي في ترتيب شئونهم ، وتسيير أمورهم ، وفي ذلك يأتي قول الحق واضحاً جلياً " وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون ٠ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وأحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم إنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وأن كثيراً من الناس لفاسقون ٠ أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون " .[1]

– السياسة أو الظاهرة السياسية تعنى مقدرات ومؤهلات الحكم وولاية الأمر :

كذلك للظاهرة السياسية في كتاب الله الحكيم معنى آخر ، يعني مقدرات أو مؤهلات الحكم وولاية الأمر ، وهذه المقدرات قد لا تتوافق مع معايير ومقاييس البشر ، وقد قال تعالى " الله أعلم حيث يجعل رسالته "[2]، كما جاء قول الحق تبارك وتعالى مؤكداً لهذا المعنى " وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكاً قالوا أنىٌ يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم "[3]، نزلت هذه الآية في حالة خاصة وواقعة بعينها ، ولكنها تحمل عمومية المعنى ، فهي تخص بنى إسرائيل ، عندما أخبرهم نبيهم بأن الله تعالى قد ملّك عليهم طالوت ، ليكونوا تحت إمرته ، في تدبير أمر الحرب ، واختاره ليكون

---

[1]. سورة المائدة : ٤٨-٥٠ .
[2]. سورة الأنعام : ١٢٤ .
[3]. سورة البقرة : ٢٤٧ .

أميراً عليهم وقد اعترض بنو إسرائيل على نبيهم ، إذ كيف يكون ملكاً عليهم ، وهم يزعمون أنهم أحق بالملك منه ، لأن فيهم من هم من أولاد الملوك ، وهو مع هذا فقير ، لا مال له ، فكيف يكون ملكاً عليهم ؟ فأجابهم نبيهم على ذلك الاعتراض قائلاً : إن الله اختاره عليهم ، وهو أعلم بالمصالح منهم ويكمن سبب ذلك في أمرين :

○ الأول : العلم : ليتمكّن به من معرفة أمور السياسة والحرب ، وقيادة الجماعة .

○ الثاني : قوة البدن : ليعظم خطره في القلوب ، ويقدر على مقاومة الأعداء ، ومكابدة الشدائد ، وقد خصه الله تعالى منهما بخط وافر .[1]

ومن ثم ينبغي أن يكون الملك ذا علمٍ ، وشكلٍ حسنٍ ، وقوةٍ شديدةٍ ، في بدنه ونفسه[2] ، والله هو الحاكم الذي ما شاء فعل ، ولا يُسأل عما يفعل ، وهم يُسألون ، لعلمه وحكمته ورأفته بخلقه ، وهو واسع الفضل ، يختص برحمته من يشاء ، عليم بمن يستحق الملك ممن لا يستحقه .[3]

ومقدرات ولاية الأمر في الإسلام تستمد وجودها وأصولها من التمسك بشرع الله ، والالتزام بأوامره ، والانتهاء عن نواهيه ، والدعوة إلى طريقه وهذه الصلاحيات هي التي تجد دعمها ومساندتها في التمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها ، والاعتصام بحبل الله ، فمن استعزّ بغير شرع الله أذلّه الله ، فهو القائل " قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء

---

[1]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ١٥٧ .
[2]. تفسير بن كثير ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٢٦٤ .
[3]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير "[1].

- الظاهرة السياسية ، بمعنى العلاقة بين الحاكم والمحكوم :

الظاهرة السياسية تجد معناها في الإسلام ، بالإضافة إلى ما تقدم ، في العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ولهذه العلاقة أشكال عدة :

○ أول هذه الأشكال وأهمها ، طاعة ولي الأمر أو الحاكم ، وهذه الطاعة ، تجد مبررها في كون طاعة ولي الأمر هي من طاعة الله عزّ وجلّ ، وكذلك فهذه الطاعة هي إعمال لشرع الله ، والتزام بأوامره ، وفي ذلك يرد قول الحق تبارك وتعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً " .[2]

○ ثاني هذه الأشكال ، أنه في مقابل طاعة ولي الأمر ، وهو الشكل الأول من أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، تبرز مسألة معاملة ولي الأمر لرعيته وشعبه ، كأخطر الإشكاليات المعضلة ، المطروحة على الساحة في أيامنا ، بوصفها الشكل الثاني من أشكال تلك العلاقة ، ولقد أبدع الخالق سبحانه ، حينما وضع نموذجاً فريداً لهذا الشكل الثاني من تلك العلاقة ، آمراً رسوله الكريم أمراً ليناً ، تتجلّى البلاغة في أسلوبه ، ويصل بالبيان إلى منتهاه ، بأن يعامل المؤمنين بالرفق واللين والتواضع ، حيث يقول " لا تمدّن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم ولا تحزن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين "[3]، وخفض الجناح

---

[1]. سورة آل عمران : ٢٦ .
[2]. سورة النساء : ٥٩ .
[3]. سورة الحجر : ٨٨ .

كناية عن التواضع للمؤمنين وضعفائهم ، " واخفض جناحك للمؤمنين " استعارة تبعية ، حيث شبّه إلانة الجانب بخفض الجناح ، بجامع العطف والرقة في كل ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، وهذا من بليغ الاستعارات ، لأن الطائر إذا كف عن الطيران ، خفض جناحيه[1] ، وفي موضع كريم آخر ، يقول الحق تبارك وتعالى " لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم "[2]، ويقول عز وجل " واخفض جناحك لمن أتبعك من المؤمنين "[3]، على هذا النمط الرباني الرحيم ، ينبغي أن تكون علاقة الحاكم برعيته ، فالرسول إنما جاء بالنذر والبشرى ، والقدوة والتأسي .

○ ثالث أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، تتجسد في نصح ولي الأمر إذا حاد عن الشرع الحنيف ، أو غم عليه في أمر ، فلم يفلح في استيضاح الصواب واستغلقت أمامه أبواب المعرفة ، عندئذ لا يستنكف أبداً أن يقبل نصح الناصح ، إذا كان مصيباً خبيراً أميناً .

– الظاهرة السياسية ، بمعنى الاستشارة ، أو التشاور بين الحاكم ورعيته :

التشاور أو الشورى بين الحاكم ورعيته، هي إحدى أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكومين ولكننا فضلنا الحديث عنها في جزئية مستقلة ، نظراً لأهميتها كمبدأ من مبادئ السياسة والحكم في الإسلام ، وشكل مهم من أشكال الظاهرة السياسية في عالم اليوم .

فالشورى تعني من وجهة نظر السياسة إحالة الأمور إلى العارفين بها من ذوي الاختصاص والخبرة ، وهذه النوعية من الاستشارة ، تعرف في الظاهرة السياسية بأنها شورى نوعية

---

[1]. محمد علي الصابوني ، صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، المجلد الثاني ، ص ١١٧ .
[2]. سورة التوبة : ١٢٨ .
[3]. سورة الشعراء : ٢١٥ .

متخصصة ، وقد جاء في هذا المعنى قول الحق تبارك وتعالى " وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول والى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لا تبعتم الشيطان إلا قليلاً "[1] ، وإذا كانت هذه الآية الكريمة قد نزلت على الرسول ، في واقعة بعينها إلا أنها جُعلت بعد ذلك مبدأ للمسلمين ، يتبعونه ويطبقونه في حياتهم العملية ، ومفاد ذلك رد الأمور إلى ذوي الشأن وأصحاب الخبرة ، ليستخرجوا المعاني ، ويتوصلون إلى حقائق الأمور ، وفي نفس هذا المعنى جاء قول الحق تبارك وتعالى " وما أرسلنا من قبلك إلاّ رجالاً نوحي إليهم . فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " .[2]

كذلك فاستشارة ولي الأمر ، للملمين بشئون السياسة ، وتشاوره مع المختصين بتصريف الشئون العامة ، إنما تؤشر إلى العلاقة الطيبة ، والأمانة المتبادلة ، بين ولي الأمر ومستشاريه فولي الأمر يأتمن المستشارين على أمانة الإخلاص والتفاني في إبداء الرأي ، والمستشارون يأتمنون ولي الأمر على القرار المصيري المتعلق بمستقبل الجماعة .

وإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من إمكان وجود الاستشارة ، بشكليها النوعي والمؤقت ، هناك الاستشارة الدائمة من خلال أجهزة متخصصة ودائمة ، والشورى ليست قاصرة على الأمور الدينية دون الدنيوية ، ولكنها تشمل الأمرين معاً .

والشورى ليست اختياراً محضاً من ولي الأمر ، ولكنها أمر مفروض من الحق تبارك وتعالى لعلمه سبحانه بقصور إمكانات ولي الأمر عن إدراك كافة شئون الحكم ، وتقاعس مقدّراته عن الإلمام بجميع أمور الحياة ، ناهيك عن الأمور الدينية ، وقد ورد في ذلك قول الحق

---

[1]. سورة النساء : ٨٣ .
[2]. سورة النحل : ٤٣ .

تبارك وتعالى "فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لا نفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين " .[1]

وكما أوضحت الآية الكريمة ، فإن الشورى أو التشاور ، يؤلّف القلوب ، ويصلح العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ويقوي المجتمع ، ويمتّن أواصر العلاقة بين أفراد الجماعة ، ويوثّق عرى التلاحم بين جزئياتها ، وفي نفس المعنى ترد الآية الكريمة " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " .[2]

ومعلوم أن مبدأ الشورى من المبادئ المعتمدة في أمور الحكم منذ أقدم العصور ، وقد بين لنا الذكر الحكيم ذلك في أكثر من موضع ، ففي سبأ ، إحدى حضارات اليمن القديمة ، وفي مملكة بلقيس ، التي تزامنت مع حياة نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام ، وحينما وجّه إليها الرسول الكريم الدعوة للإيمان بالله والإسلام له ، توجهت بلقيس إلى مستشاريها وذوي الرأي من قومها ، طالبةً الرأي والمشورة ، وذلك كما جاء في الآية الكريمة " قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعةً أمراً حتى تشهدون " .[3]

وفي مصر ، وأثناء وجود نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام ، وحينما رأى الملك رؤياه المفزعة ، التي كانت بمثابة النذير بدخول المملكة على سبع سنوات تعاني فيها البلاد من نقص في الأموال والثمرات ، فلم يجد الملك إلاّ مستشاريه وخاصته ، لتفسير رؤياه ، والنظر في الأمر ، وفي ذلك تقول الآية الكريمة " وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن

---

[1]. سورة آل عمران : ١٥٩ .
[2]. سورة الشورى : ٣٨ .
[3]. سورة النمل : ٣٢ .

سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات ، يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون " .[1]

هكذا كانت الظاهرة السياسية كما أوردها الذكر الحكيم ، تحمل معاني عدة ، ولكنها تدور جميعها في إطار واحد ، هو العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتصريف شئون الجماعة وما يرتبط بذلك من قضايا وأمور .

• الظاهرة السياسية في السنة النبوية المطهرة :

السنة النبوية المطهرة ، هي مكملة ومتممة لآيات الذكر الحكيم ، وهي مفسرة ومفصلة لما أُجمِل من آيات الله ، وهي كذلك موضحة وشارحة ، لما عزّ على الفهم والاستيعاب من تلك الآيات ، وكما استعرضنا كيف عالج الذكر الحكيم الظاهرة السياسية ، ننصرف في هذه الجزئية إلى التعرف على معالجة السنة النبوية المطهرة لهذه الظاهرة .

" فما لا يختلف باختلاف الزمان والمكان ، كالعقائد والعبادات ، جاء مفصلاً تفصيلاً كاملاً ، وموضحاً بالنصوص المحيطة به ، فليس لأحد أن يزيد فيه أو ينقص منه ، وما يختلف باختلاف الزمان والمكان ، كالمصالح المدنية ، والأمور السياسية والحربية ، جاء مجملاً ، ليتفق مع مصالح الناس في جميع العصور ، ويهتدي بها أولو الأمر في إقامة الحق والعدل " .[2]

---

[1]. سورة يوسف : ٤٣ .

[2]. السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الأول ، الطبعة الشرعية الثالثة عشرة (القاهرة ، دار الفتح للإعلام العربي ، ١٩٩٧) ص ص ٦-٧ .

" ولم يكن التشريع الديني المحض — كأحكام العبادات — يصدر إلاّ عن وحي الله لنبيه صلى الله عليه وسلّم من كتاب أو سنة ، أو بما يقره عليه من اجتهاد ، وكانت مهمة الرسول لا تتجاوز دائرة التبليغ والتبيين "[1]، " وما ينطق عن الهوى ٠ إن هو إلاّ وحي يوحي " .[2]

" أما التشريع الذي يتصل بالأمور الدنيوية ، من قضائية وسياسية وحربية فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلّم ، بالمشاورة فيها ، وكان يرى الرأي فيرجع عنه لرأي أصحابه ، كما وقع في غزوتي بدر وأُحد ، وكان الصحابة رضوان الله عليهم ، يرجعون إليه صلى الله عليه وسلّم ، يسألونه عما لم يعلموه ، ويستفسرونه فيما خفي عليهم من معاني النصوص ، ويعرضون عليه ما فهموه منها ، فكان أحياناً يُقرّهم على فهمهم ، وأحياناً يبين لهم موضع الخطأ فيما ذهبوا إليه " .[3]

فالنبي الكريم صلى الله عليه وسلّم ، هو المعلم الذي وضع للأمة أصول القيادة وولاية الأمر وتصريف شئون الجماعة ، ويستخلص أن الظاهرة السياسية في السنة النبوية المطهرة تعني :

- طاعة ولي الأمر ، وعدم الخروج على الجماعة .

- إحسان ولي الأمر إلى رعيته ، والرفق بهم ، والحرص عليهم .

- إعمال ولي الأمر لمبدأ الشورى .

---

[1]. المرجع السابق ، ص ٧ .
[2]. سورة النجم : ٣-٤ .
[3]. السيد سابق ، فقه السنة ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٨ .

لقد أمر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلّم ، بطاعة ولي الأمر ، وعدم الخروج على الجماعة ، فعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال " اسمعوا وأطيعوا ، وإن أُمّر عليكم عبد حبشي ، كأن رأسه زبيبة " فالسمع والطاعة واجبة للأمير أو ولي الأمر ، لأن في ذلك طاعة لله ولرسوله ، وعملاً بالكتاب والسنة .

وعن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلّم قال :" سيليكم ولاة بعدي ، فيليكم البر ببره ، والفاجر بفجوره ، فاسمعوا لهم وأطيعوا ، في كل ما وافق الحق ، وصلّوا وراءهم ، فإن أحسنوا فلكم ولهم ، وإن أساءوا فلكم وعليهم " ، وعنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلّم قال :" كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدي ، وسيكون خلفاء فيكثرون " ، قالوا : يا رسول الله ، فما تأمرنا ؟ قال " أوفوا ببيعة الأول فالأول ، وأعطوهم حقهم ، فإن الله سائلهم عما استرعاهم " .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" من رأى من أميره شيئاً ، فكرهه ، فليصبر ، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً ، فيموت ، إلا مات ميتةً جاهلية " ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول :" من خلع يداً من طاعة ، لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية " .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم أنه قال :" من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصى أميري فقد عصاني " .

وإذا كانت طاعة ولي الأمر واجبة ، ولا ينبغي الخروج على الجماعة . فإنه لا طاعة إلا في معروف ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وهنا فنُصح ولي الأمر واجب على أصحاب الشأن من العلماء والعارفين بالأمور ، وقد روى الإمام أحمد عن عمران بن حصين أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" لا طاعة في معصية الله " .

وعندما فُرضت طاعة ولي الأمر ، والانضواء تحت كنف الجماعة ، فُرض على ولي الأمر على الجهة المقابلة ، أن يكون رءوفاً بعباد الله ، محسناً إليهم ، رفيقاً بهم ، حريصاً عليهم ، وكان الرسول الكريم صلى الله عليه وسلّم ، النموذج الأمثل ، والأسوة الحسنة ، في الإحسان إلى أمته ، فهو الرحمة المهداة ، والنعمة المسداة ، كان خوفه على أمته أشد من خوفه على نفسه ، وحسبنا أنه الأوحد دون سائر الأنبياء والرسل ، الذي فضّل أمته على نفسه يوم الفصل ، فكل أنبياء الله ورسله ، لم يسألوا الله يوم الحساب إلاّ أنفسهم ، أما الرسول محمد صلى الله عليه وسلّم ، فلم يسأل الله إلاّ أمته .

وقد رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، أنه اخذ بيدي أبي إمامه الباهلي وقال " يا أبا إمامة إن من المؤمنين من يلين له قلبي " ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" إن الله أمرني بمداراة الناس ، كما أمرني بإقامة الفرائض " وقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" ما بقي شيء يقرّب من الجنّة ، ويباعد من النار ، إلاّ وقد بيّن لكم " ، وعن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" إن الله لم يحرّم حرمةً إلاّ وقد علم أنه سيطلعها منكم مُطلع ، ألا وإني آخذ بحجزكم ، أن تهافتوا في النار ، كتهافت الفراش أو الذباب " .

من ثم فقد فرض الرسول الكريم ، وخلفاؤه الراشدون من بعده ، حقاً للرعية على ولي الأمر ، يتمثل في : السؤال عن العامة قبل الخاصة ، والتبسط مع الناس ، والتواضع وعدم التعالي عليهم ، وقضاء حوائجهم ، وإقامة شرع الله فيهم .[1]

إضافة إلى ما تقدم ، ومع الرسول الكريم نهجاً ثابتاً فيما يتعلق بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، التي هي أساس السياسة ، ولب الظاهرة السياسية ، ويتبلور ذلك النهج في إقرار مبدأ الشورى ، وكان صلى الله عليه وسلّم ، أعظم من أقرّ هذا المبدأ ، وأمثل من سار عليه ، فقد قال الرسول الكريم في قصة الإفك :" أشيروا عليّ معشر المسلمين في قوم أبّنوا أهلي ورموهم ، وأيّم الله ، ما علمت على أهلي من سوء ، وأبّنوهم بمن ؟ والله ما علمت عليه إلاّ خيراً " .

وقد روى الإمام أحمد في مسنده ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال لأبي بكر وعمر :" لو اجتمعنا في مشورة ما خالفتكما " ، وروي عن علي بن أبي طالب أنه قال : سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلّم عن العزم ؟ فقال :" مشاورة أهل الرأي ثم إتّباعهم " ، وعن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلّم قال :" المستشار مؤتمن " ، وعن بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" المستشار مؤتمن " ، وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم :" إذا استشار أحدكم أخاه ، فليشر عليه " .

[1]. محمد يوسف الكاندهلوي ، حياة الصحابة ، الجزء الثاني (بيروت ، دار القلم ، بدون تاريخ) ص ص ٧٠-٧١ .

المبحث الرابع

القول الفصل

بعد استعراض مفهوم الظاهرة السياسية أو السياسة ، كما ورد في مصدري التشريع الإسلامي [القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة] وفي الفكر البشري ، على مدى مراحله التاريخية المختلفة ، نحاول في هذه المناظرة ، أن نوضح كيف يبدو الفكر البشري الموضوع قاصراً وعاجزاً عن بلوغ كمال المعاني الواردة في القرآن والسنة ، وذلك من خلال ما يلي :

أولاً : طلاقة قدرة المشرّع ، وكمال التشريع :

لقد منّ الحق تبارك وتعالى ، على خلقه ، بأن صاغ لهم من التشريعات ما تستقيم به دنياهم ، ويسعدون به في أُخراهم ، وما أسعدنا بمشرع جلّ وعلا وتنزّه عن الخطأ والسهو ، أحاط بكل شيء علماً ، وأطلق قدرته في كل موجودٍ فعلاً " ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير "[1] ، وما أحوج البشر إلى كمال التشريع ، وتمام النهج وضوابط السلوك والتصرفات ، ولم يغفل الحق تبارك وتعالى عن شيء ، ولم يترك أمراً مما يحتاج إليه الخلق في شئون الدين والدنيا إلاّ وقدّره في اللوح المحفوظ " وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلاّ أمم أمثالكم ما فرطّنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربّهم يحشرون "[2] ، " وإن من شيء إلاّ عندنا خزائنه وما ننزّله إلاّ بقدَر معلوم " .[3]

---

[1]. سورة الملك : ١٤ .
[2]. سورة الأنعام : ٣٨ .
[3]. سورة الحجر : ٢١ .

من شأن ما تقدّم أن يجعل المعاني والمقاصد الواردة في الكتاب والسنّة ، بخصوص الظاهرة السياسية غاية في الكمال ، ونهاية في المثالية ، فإذا كانت الظاهرة السياسية أو السياسة ، تهدف إلى قيادة المجتمع ، وتصريف شئون الناس ، بشكل نموذجي ، ووفقاً لقيم ومُثُل ومبادئ رفيعة المستوى ، سامية الفضائل ، فإن ذلك من أول أهداف الإسلام وغايات الرسالة التي نزلت على الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلّم . فإلى من تهدأ النفس وتسكن الجوارح ، وتطمئن القلوب إلى خالقها ، وعالم مكنوناتها ، ومدبر أمورها ، ومقدّر حركاتها وسكناتها ، والذي ناصيتها بيده ، أم إلى نفس أمّارة بالسوء ، من الصعب أن تتجرّد من أهوائها . ألهمت فجورها وتقواها ففضّلت الفجور على التقوى إلاّ القليل .

لقد خلق الله النفس البشرية ، وسوّاها بقدرته . وخلق معها النواميس والقوانين التي تسير عليها ، وتُصلح من شأنها ، وتُعلى من مكانتها في هذا الكون الفسيح ، وأرسل بتلك النواميس والقوانين الأنبياء والرسل ، فعموميات تلك النواميس وأصوليات القوانين ، انفرد الخالق بوضعها دون تدخّل حتى من الأنبياء والرسل . وما هم إلاّ مبلغين ومبينين ، أما تصريف الشئون وتسيير الأمور ، فقد أوكلت مهمّتها إلى أصحاب الشأن . فهم الأعلم بأمور دنياهم .

على هذا المنوال ، كانت الظاهرة السياسية كإحدى ظواهر الحياة الإنسانية عمومياتها وأصولها ، جاءت من الخالق تبارك وتعالى ، أما تفاصيلها ودقائقها ، فقد أوكلت إلى أصحاب الفطر السليمة ، والعقول النابهة ، والأنفس السوية .

ثانياً : إخفاق الفكر الموضوع في وضع تعريف نهائي للظاهرة السياسية :

لقد جاء الإسلام إلى الناس كافة " وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون "[1] ، في كل زمان ومكان ، لا يتغير ولا يتبدل قيمه وأصوله خالدة باقية إلى قيام الساعة ، ومن ثم فالظاهرة السياسية ، وكما حدد معالمها القرآن الكريم ، وصاغ مكوناتها السنة النبوية المطهرة ، ومارس نموذجها التابعون ، ستظل باقية بقاء هذا الدين .

وعلى الوجه الآخر — وكما أوضحنا سلفاً — فقد أخفق الفكر البشري في التوصل إلى تعريف نهائي للظاهرة السياسية ، وبالتالي موضوعاتها وقضاياها ، وظل كذلك حتى الآن ، فلم تلبث الأفكار والآراء أن تدحض ، ويؤتي بغيرها ، ولربما عكسها ، ولم تلبث الأيديولوجيات والفلسفات أن تتلاشى وتتبخر ، وتصبح كأن لم تكن ، ولم تلبث النظم السياسية أن تتهاوى وتخلفها نقيضاتها " كل من عليها فان ، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام "[2] ، فالله هو الباقي ، ونهجه هو الدائم الخالد " ما عندكم ينفد ، وما عند الله باق ، ولنجزين الذين صبروا أجرهم ، بأحسن ما كانوا يعملون "[3] ، فقد قدّر الحق أن كل ما عند البشر من ثابت أو منقول يفرغ وينقضي ، فإنه إلى أجل معدود محصور مقدر متناه ، أما ما عند الله من خير ، وما ينزله على الصالحين من عباده من تشريع وأحكام وقوانين ، فإنه دائم لا يحول ولا يزول ، حتى يرث الله الأرض ومن عليها وفي الآخرة فإن جزاء العمل به ، والاحتكام إليه باق في الدار الآخرة ، لا انقطاع له ولا نفاد .[4]

---

[1]. سورة سبأ : ٣٤ .
[2]. سورة الرحمن : ٢٦-٢٧ .
[3]. سورة النحل : ٩٦ .
[4]. تفسير بن كثير ، المجلد الثاني ، ص ٥٣٧ .

ثالثاً : السياسة أُمّ العلوم :

لقد جاء الفكر السياسي البشري متناثراً في ثنايا صنوف شتى من العلوم ، وضروب متنوعة من المعرفة ، ولم يظهر في شكل متكامل ، أو متواتر إلاّ نادراً ، وهذا ما جعل الظاهرة السياسية دخيلة على العلوم الإنسانية ، ومشتتة وحائرة في ما بينها ، بل لقد انحدرت هذه الظاهرة في كثير من الأوقات ، لتستبيح اجتراح الرذائل ، واقتراف الآثام والموبقات ، في سبيل تحقيق دنايا الأهداف ، وصغائر الأمنيات ، تحت دعوى أن الغاية تبرر الوسيلة .

في الوقت الذي جعل الإسلام الظاهرة السياسية من أهم الظواهر الإنسانية ، وأشدها ارتباطاً بالفكر الرشيد ، ولقد ربط الكثير من المفكرين المسلمين بين السياسة والأخلاق .